الفصل الثالث

الرشاد في شرح الإرشاد (دراسة وتحليل)

ينطوي تحته أربعة مباحث :

المبحث الأول

التعريف بالكتاب المحقق

المبحث الثاني

منهج المؤلف في كتابه

المبحث الثالث

" وقفة مع المؤلف "

المبحث الرابع

موازنة بين " الرشاد في شرح الإرشاد " للبسطامى

وغيره من الشروح

obeikandl.com

المبحث الأول

التعريف بالكتاب المحقـــــق

obeikandl.com

التعريف بالكتاب

كتاب " الرشاد في شرح الإرشاد " لعلي بن مجد الدين محمد بن محمد بن مسعود الشاهرودي البِسْطَامِي الشهير بـ (مُصَنِّفْك) والمتوفى سنة(٨٧٥هـ) -هو أحد الشروح التي وضعت لكتاب " الإرشاد " في النحو ، للإمام سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني المتوفى سنة (٧٩١هـ) [١] - ويعد كتاب التفتازاني اختصارا لكافية الإمام أبي عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس ، جمال الدين بن الحاجب ؛ المتوفى سنة (٤٦ هـ)كما قال ابن حجر العسقلاني [٢] . وقد التزم البسطامي في كتابه الرشاد في شرح الإرشاد بترتيب التفتازاني في مختصره " إرشاد الهادي " حيث جعل التفتازاني كتابة مقسما إلى ثلاثة أقسام ، القسم الأول : في الاسم. والثاني : في الفعل، والثالث : في الحرف . وليس الكتاب مفصلا أو مبوبا.

ويلاحظ أن البِسْطَامِي قد سار في شرحه لكتاب "الإرشاد " على طريق المزج بين قوله وقول التفتازاني ، موضحا ومفسرا ، مؤيدا أو معا رضا ، ناقدا أو مادحا .

الباعث على وضعه :

تحدث البِسْطَامِي في مقدمة كتابه عن هدفه من شرحه لمختصر السعد المسمى بـ " الإرشاد " ، وذلك لكشف وإماطة ما به من خفاء ، وتبيين رموزه ، وتوضيح إشارته وخفائه . وحل غموض عبارته [٣].

وقد أخذ البسطامي - كما قال - يخاطب نفسه ويناجي ذرعه ، وأخذ يقدم رجلا ويؤخر أخرى ، إلى أن أشار إليه الأمير (شاهملك بهادر) بشرحه ، ولا يسعه حينئذ المخالفة ... ثم أفاض في الثناء على ذلك الأمير ، ووصف مكانته بين الأمراء والوزراء ، ووصف عهده ، واتساع دولته وقوتها [٤].

---

[١] انظر : كشف الظنون : ٦٧/١ .

[٢] انظر : الدرر الكامنة ١١٩/٥ .

[٣] انظر : صفحة ١٤٢ من التحقيق .

[٤] انظر : صفحة ١٤٢ - ١٤٣ من التحقيق .

obeikandl.com

تحقيق تسميته :

يعرف هذا الشرح بـــ " الرشاد في شرح الإرشاد " .

وجـــاء فـــي مقدمـــه المخطـــوط ما نصه : "... وسميته بـــ" الرشاد في شرح الإرشـــاد"[١] فهـــي تســـمية الشـــارح نفسه للكتاب ، وسارعليها أصحاب كتب التراجم في نسبة الكتاب إليه[٢] .

زمن تأليفه ومكانه :

ســـبق القول أن البِسْطَامِي قد وضع هذا الشرح للأمير (شاهملك) بهادر بإشارة منه ، وقد كان ذلك بدار السلطنة بـــ (هراة) عام ثلاثة وعشرين وثمانمائة ، ويؤيد ذلك مـــا وجد في آخر المخطوط : " ...فلقد وفق الله عز وجل عبده الضعيف شيخ علي بن (مجـــد الديـــن) الشـــاهرودي البِسْطَامي – غفر الله ذنوبه ، وستر عيوبه – لإتمام هذا التألـــيف في ليلة الأحد من أوائل شهر الله المبارك ربيع الأول ، الواقع في تاريخ سنة ثـــلاث وعشـــرين وثمانمائة ..." أهـــ ، وهو ما أثبته أصحاب كتب التراجم –أيضا –، **ولقد كان ذلك أول تصنيفه** ، وقد أشار في المقدمة إلى ذلك بقوله : " ... وسميته بـــ " الرشـــاد فـــي شرح الإرشاد " فجاء بحمد الله كما ترتضيه القلوب والطباع ، وتشتهيه الآذان والألسن والأسماع ؛ فإنه أول قطر نشأت سحابته ..." أهـــ [٣].

أمـــا عـــن موطـــن وضـــعه ؛ فهـــو (هراة) يؤيد ذلك قول البِسْطَامِي في آخر الكـــتاب:"وقد كان الاختتام والافتتاح بدار السلطنة بـــ (هراة) – حفظها الله من جميع الآفـــات ، والعاهات– بالمدرسة الشريفة المباركة ، المشهورة بالمدرسة الغياثية الواقعة في (بطز) بـــ (هراة) " أهـــ [٤].

---

[١] انظر : ص ١٤٣ من التحقيق .

[٢] انظر : الشقائق النعمانية : ص١٠٠ ، ومفتاح السعادة : ١٨٨/١ ، وشذرات الذهب : ٣٢٠/٤ ، والأعلام ٩١٥ .

[٣] انظر : ص ١٤٤ من التحقيق .

[٤] انظر : اللوحة الأخيرة من المخطوط وهي ضمن النماذج المصورة ص١٣٤.

توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه :

لم أعثر على قول لعالم أو مؤرخ يشكك في نسبة الكتاب إلى البسطامي ، وكذلك لـــم أجـــد في نسخة الكتاب المخطوط عبارة قد تدل على نسبته لغيره ، بل لقد جاء في الورقة الأولى بخط الناسخ ما يفيد أنها لِلبِسّطَامِي وهو قوله : " الرشاد ، لعلى بن (مجد الديـــن) بن محمد بن مسعود بن محمود الشاهرودي البسطامي المشهور بمصنفك على متن الإرشاد للسعد التفتازاني " [١]

وجاء ما يؤكد ذلك ويؤيده في مقدمة الكتاب ؛ حيث يقول الشارح :" ... وأقول وأنـــا الفقـــير ، المفتقر إلى رحمة الله الحامي ، شيخ علي بن مجد الدين بن محمد بن مسعود بن محمود الشاهرودي البِسّطَامِي ... إلخ [٢].

هذا من جهة ومن جهة أخرى ؛ فإن بعض كتب التراجم المختصة بإيراد أسماء المؤلفين ومصنفاتهم قد أكدت نسبة هذا الكتاب إليه .فيقول صاحب (كشف الظنون) – فـــي أثـــناء إيراده لشروح إرشاد الهادي : " ... وعلاء الدين علي بن محمد البِسّطَامِي المعروف بمُصَنِّفْك ألفه سنة ثلاث وعشرين وثمانمائة ... إلخ .[٣]

ويقول الشوكاني : " ... وصنف الرشاد في سنة (٨٢٣هـــ) [٤].

ويقول ابن العماد الحنبلي : " ... ومن تصانيفه شرح الإرشاد " [٥]

ويقول طاش كبرى زاده :"...وصنف شرح الإرشاد في سنة ثلاث وعشرين "[٦]

ويقول –أيضا– في كتاب آخر : " وصنف شرح الإرشاد في سنة ثلاث وعشرين ، وشرح المصباح في النحو " [٧].

ويقول صاحب هدية العارفين في أثناء ترجمته لِلبِسّطَامِي : " ومن مصنفاته ... شرح إرشاد الهادي في النحو " [٨].

---

[١] انظر : اللوحة الأولى من المخطوط .

[٢] انظر : ص ١٤٣ من التحقيق .

[٣] كشف الظنون : ٦٧/١ ، ٦٨ .

[٤] البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع : ٤٩٧/١ :

[٥] شذرات الذهب : ٣٢٠/٤ .

[٦] الشقائق النعمانية : ص١٠٠ .

[٧] مفتاح السعادة : ١٨٨/١ .

[٨] ص: ٧٣٥/١ .

obeikandl.com

اهميته :

هذا الكتاب أحد الشروح التي قامت على كتاب "إرشاد الهادي " ، وترجع أهميته إلى ما يلي :-

أولا : غـزارة مادته العلمية ، ولا أبالغ حينما أقول إنه أوفى الشروح التي قامت حول كـتاب "إرشاد الهادي " فقد قام الشيخ البِسْطَامي فيه ببيان مسائل كتاب "إرشاد الهادي " النحوية ، وتوضيح الغامض منه ، وتفسير مبهمه ، وتتبع موضوعاته بدقـة ، وشرحه شرحا موضحا لمختصره ، مقيدا لمطلقه ، ضابطا لمرسله ، مصلحا لمختلفه -إن وجد- ، مصححا لمعتله .

ثانـيا : ما احتواه من شواهد – على اختلافها – فقد تضمن شواهد قرآنية ، وأحاديث نـبوية شريفة ، وشواهد شعرية ، وأمثالاً استدل بها الشارح في شرحه للقواعد النحوية .

ثالثا : جمعه لآراء كثير من النحاة المتقدمين والمتأخرين ومناقشة الشارح لها بالدليل مرجحا ما يراه راجحا ، ومضعفا ما يراه ضعيفا .

رابعا : يعد هذا الكتاب إضافة جديدة إلى مؤلفات الشيخ البِسْطَامِي في مختلف العلوم ، كمـا يـبرزه كأحد النحاة النابهين في هذه الفترة ، وفي هذا المكان من العالم الإسلامي هذا إلى جانب بروزه وشهرته في العلوم الأخرى كالمعاني ، والبيان ، والتفسـير ، والمنطق ، والكلام وهذا ما يتضح من مؤلفاته في هذه العلوم ، والتي نسبتها إليه كتب التراجم .

خامسا : يبرز هذا الكتاب الصورة التي كان عليها التصنيف والتأليف في هذا العصر .

مصادر الكتاب

إن مـن يطلع على كتاب " الرشاد في شرح الإرشاد " – لـ (علاء الدين) علي ابن محمد البِسْطَامِي – يتبين له كثرة المصادر التي انتقى منها مادته العلمية وتنوعها .

ويتضـح ذلـك مـن كـثرة النحاة الذين ترددت أسماؤهم في هذا الكتاب ومن هؤلاء : أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) [١] .

---

[١] انظر : ص ٢٦٢ ، ٢٦٣ .

obeikandl.com

والخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ) [١] ، وسيبويه (ت ١٨٠ هـ) [٢] ، والكسائي (ت ١٨٩ هـ) [٣] ، والمبرد (ت ٢٨٥ هـ) [٤] ، والزجاج (ت ٣١١ هـ) [٥]، وأبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) [٦] ، وابن جنى(ت ٣٩٢ هـ) [٧] ، وعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) [٨] والمطرزي (ت ٥١٠ هـ) [٩] ، والزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) [١٠] ، والجزولي (ت ٦٠٧ هـ) [١١] ، والفاضل الإسفراييني (ت ٦٨٤ هـ) [١٢] ، وابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) [١٣] ، والمحقق الرضى (ت ٦٨٦ هـ) [١٤]. والأندلسي (ت ٦٦١ هـ) [١٥] ... وغيرهم .

وكثيرا ما ناقش أراء النحاة فيما ذهبوا إليه – في بعض المسائل – مستعينا بآراء غير من علماء النحو ، بالإضافة إلى استشهاده بمذاهب أهل البصرة والكوفة .

–وأيضا– اتخذ من آراء **اللغويين والمفسرين وعلماء القراءات** مصدرا يستعين به في شرح الألفاظ والشواهد ، وتقرير القواعد النحوية ومنهم على سبيل المثال : الأصمعي (ت ٢١٥ هـ) [١٦] .

---

[١] انظر : ص ٢٦٢ ، ٢٦٣ : ٢٧٠ .

[٢] انظر : ص ٢٣٤ ، ٢٣٦ ، ٢٣٤ ، ٢٧٩ .

[٣] انظر : ص ٢٢٤ ، ٣١٢ .

[٤] انظر : ص ٢٦٠ ، ٢٦٢ ، ٣١٢ .

[٥] انظر : ص ٣١٢ .

[٦] انظر : ص ١٩٠ ، ١٩٥، ٢٢٩ .

[٧] انظر : ص ٢٢٩ .

[٨] انظر : ص ٢٠١ ، ٢١٩ ، ٢٨٥ ، ٢٥٩ ، ٢٩٦ .

[٩] انظر : ص ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٩ .

[١٠] انظر : ص ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٧٢ ،١٩٩ ، ٢١٩ ، ٢٢٩ ، ٢٤٧ ، ٢٧٠ ، ٣١٨ ، ٣١٩ .

[١١] انظر : ص ١٨٨ ، ٢٢٩ .

[١٢] انظر : ص ١٦١ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٨٩ ، ٢٢٢ ، ٢٢٦ ، ٢٦٧ ، ٢٩٦ ، ٢٩٩ .

[١٣] انظر : ص ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٧٢ ،١٧٦ ، ١٩٩ ، ٢٠١ ، ٢٠٩ ، ٢٤٦ ، ٢٥١، ٢٦٣، ٢٦٩، ٢٧٦ .

[١٤] انظر : ص ١٧٣ ، ٢١٠ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٩٤ .

[١٥] انظر : ص ٢٢٩ .

[١٦] انظر : ص ٢٦٩ .

obeikandl.com

والمرزوقـــي (ت ٤٢١هـــ) [١] ونـــافع (ت ١٦٩ هـــ) [٢]، وعيسى المدني (ت ٢٢٠ هـــ) [٣]، كذلك كان **لعلماء البلاغة والبيان** مكانهم البارز في هذا الكتاب ؛ ومـــنهم : السكاكي صاحب مفتاح البلاغة (ت ٦٢٦ هـــ) [٤] ، وسعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٢هـــ) [٥].

ويتضح من تردد ذكر هؤلاء الأعلام في الكتاب وكثرة النقول عنهم والاستشهاد بآرائهم أن البِسْطَامي كان واسع الاطلاع ، غزير المعرفة ، وأنه استطاع أن يستوعب ثقافة المتقدمين من الأئمة والعلماء في مختلف الفنون ، وأن يضع خلاصتها في شرحه، وكانـــت شخصيته في ذلك بارزة ، وتدل دلالة قاطعة على تمكنه من الاستدلال بآرائهم ومناقشته لها .

ولقـــد تنوعـــت تلـــك المصادر التي اعتمد عليها المؤلف وتعددت ، وذلك حيث استشـــهد بالقـــرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف ، والشعر ، والأمثال ، والأقوال المأثورة ... كما رجع إلى كتب التفسير والقراءات القرآنية والنحو واللغة ، والبلاغة ، وعلم الكلام ، بل إنه قد ذكر بعض هذه المصادر في كتابه مثل : الصحاح للجوهري ، والكشاف ، والمفصل للزمخشري ، وإيضاح المفصل والكافية لابن الحاجب ، واللباب ، والضـــوء شـــرح المصـــباح للفاضل الإسفراييني ، وشرح الكافية للرضى ، والكتاب لسيبويه ... إلى غير ذلك من المصادر التي صرح بها .

ولعـــل من أهم مصادر هذا الكتاب التي اعتمد عليها الشارح هي شروح الكافية وعلـــى رأســـها " شرح المحقق الرضى " وقبل أن أبين ذلك أقرر **حقيقة لا سبيل إلى تجاوزهـــا** فـــي هـــذا المقام ، وهي أن كتاب "الرشاد في شرح الإرشاد" للبسطامي في غالبيـــته جـــاء متضمنا لكثيرٍ من عبارات وتعليلات شرح الرضى على الكافية ، وذلك يدلنا على كثرة مراجعة البِسْطامي لهذا الشرح وشدة استيعابه لمادته .

---

[١] انظر : ص ٢٤١ .

[٢] انظر : ص ٢٠٠ .

[٣] انظر : ص ٢٠٠ .

[٤] انظر : ص ١٥٦ ، ١٦٤ .

[٥] انظر : ص ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٥٠ ، ١٦٥ ، ١٨٠، ١٩٣، ١٩٥، ١٩٦، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢١٠، ٢١١، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٩ .

ومن الأمور التي تبين أهمية هذا المرجع ، وتوضح كثرة مراجعة البِسْطَامي له وإطالة النظر فيه هو تتبع البِسْطَامي لاعتراضات الرضى على ابن الحاجب ، ومحاولة البِسْطَامي الرد على هذه الاعتراضات في شرحه ومن خلال قراءتي لشرح الرضى للكافية ، وشرح البِسْطَامي لـ " إرشاد الهادي" وهو مختصر للكافية أيضا ، استطعت أن أتعرف أثر الأول في الثاني من خلال أسلوبين :

الأسلوب الأول :

ألَّا يصرح بذكر الرضى أو شرحه عند النقل عنه أو قصده في الكلام ، فعند الشرح والتعليل ينقل البسطامي كثيرا عن الرضى إلا أنه لا يذكر ذلك ومن هذه المواضع :

ما جاء في **التحذير** حيث قال الشارح بأن العامل المحذوف في مثل : إياك والأسد : لو قدر بـ " اتق " لكان سمجًاجدا [١].

وهو نفس كلام الرضى حيث قال : " ... وتقدير " اتَّق " ، هاهنا فيه بعض السماجة من حيث المعنى ؛ إذْ يصير المعنى : اتَّق نفسك من الأسد [٢].

وكذلك في **باب المنادى** ، استدرك على المصنف قوله :" ويبنى على الضم إذا كان مفردا معرفة " فقال : فحق العبارة -إذن- أن يقول : " ويبنى على ما يرفع به ، كما قال ابن الحاجب ليندرج فيه نحو : " يا زيدان" ، ويا زيدون" ؛ وذلك لأن ما يرفع به الاسم : الضم ، والألف ، والواو ... " [٣].

وهو قول الرضى : "... إنما قال : " ما يرفع به ، ليكون أعم من قوله : " ويبنى على الضم " ؛ فإن نحو : " يا زيدان" ، و " يا زيدون" ، خارج منه ، وما يرفع به الاسم : الضم ، والألف ، والواو [٤].

وكذلك في (**المفعول فيه**) ، حيث قال في مثل : " سرت في يوم الجمعة ": بإظهار " في " ليس بمفعول فيه ، بل القوم لا يجعلونه ظرفا -أيضا- بل هو اسم

---

[١] انظر : ص٢٥١.

[٢] انظر : شرح الكافية للرضى ٣/٢ .

[٣] انظر : ص٢٥٧ .

[٤] انظر : شرح الكافية للرضى ٣١٤/١ .

مجـــرور بحـــرف الجر ، وفيه رد على ابن الحاجب حيث جعل المنصوب والمجرور مفعولا فيه ، وليس بذاك ، فإنه خلاف الاصطلاح [١].

وهو كلام الرضى حيث يقول : " ... ونحو : يوم الجمعة ، في قولك : " خرجت في يوم الجمعة " داخل في هذا الحد ؛ ولهذا قال بعد : وشرط نصبه تقديره بـــ " في "، وأمـــا إذا ظهر فلابد من جره ، وهذا خلاف اصطلاح القوم ، فإنهم لا يطلقون المفعول فيه إلا على المنصوب بتقدير " في " [٢].

وكذلك في الحال حينما علق على تعريف المصنف للحال بأنه :" منصوب بفعل أو معناه لبيان كيفيته " فقال : وعدل عن العبارة المشهورة وهي قولهم : الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول لفظا أو معنى ، لنكتتين : الأولى : أن هذه العبارة موهمة لمعنى آخر غير مراد ، وهو أن الحال ما تبين هيئة الفاعل والمفعول مطلقا لا في حالة الفعل فيـــتوهم أن " راكبا " في قولهم : " جاء ني زيد راكبا ، بيان لهيئة هذا الفاعل مطلقا لا في حالة المجئ وهذا غلط [٣].

وهـــو كلام الرضى –أيضا– حيث يقول : " ... فليس في هذا الحد تحقيق معنى الحـــال ، وبـــيان ماهيته ؛ لأنه ربما يتوهم أنه موضوع لبيان هيئة الفاعل أو المفعول مطلقـــا ، لا في حالة الفعل ، فيظن في : جاءني زيد راكبا ، أن راكبا هيئة لهذا الفاعل مطلقا لا في حال المجئ ، فيكون غلطا [٤].

هـــذا وغيره كثير من الأمثلة التي تدل على كثرة مراجعة البسطامي لهذا الشرح وشدة استيعابه لمادته –كما ذكر– .

الأسلوب الثاني :

أن يصـــرح البِسْطَامي ناسبا الكلام إلى (الرضى) ، ولعله بهذا التصريح يريد أن ينسب إليه ما رآه من نقد أو ترجيح أو تضعيف .

---

[١] انظر : ص٢٧٦ .

[٢] انظر : شرح الكافية ١١/٢ .

[٣] انظر : ص٢٨٧ .

[٤] انظر : شرح الكافية ٤٦/٢ : ٤٧ .

ومن ذلك : ما جاء في **تعريف الكلام** عند كلامه عن قول المصنف : (والكلام ما فيه الإسناد) قال :" ... فيجب -إذن- أن يصار إلى ما ذكره المحقق الرضى من أن الإسناد قسمان :أصلي ، وهو ما بين الفعل وفاعله ، وبين المبتدأ وخبره ، وغير أصلي " [١].

ومنها ما جاء في **الممنوع من الصرف** ، عند وصفه لكلام ابن الحاجب في تعريف غير المنصرف بأنه مخبط ، وهو قوله : " ... وعدل عن وتيرة سلكها ابن الحاجب تنبيها على أن كلامه مخبط ؛ لأنه فَسَّرَ غير المنصرف أولا : بما فيه علتان ثم قال : ويجوز صرفه للضرورة أو للتناسب ، وهذا كما ترى كلام مخبط ؛ إذ الصرف على مقتضى كلامه عبارة عن تجرد الاسم من السببين واللفظ في حالة الضرورة أو التناسب غير مجرد عنهما ، بل يختلف الحكم عن العلة ، فكلامه ثانيا غير منطبق على كلامه أولا ، كذا ذكره المحقق الرضى الأستراباذي[٢] .

وكذلك قوله في **التمييز** عند تعريف المصنف له بأنه : ما يرفع الإبهام عن مفرده ... وقوله : "عن مفرد" ، متعلق بقوله : " يرفع "؛ لأن معناه : يزيل الإبهام عن مفرد ، من قولهم : أزاله عن مكانه ، فلا حاجة إلى جعل "عن " هاهنا بمعنى " بعد " ولا إلى جعله من قبيل قولهم : فعلت هذا عن أمرك ، كما ذهب إليه المحقق الرضى الأستراباذي [٣].

إلى غير ذلك من المواضع التي صرح فيها باسم المحقق الرضى .

ومن أهم المصادر التي اعتمد عليها بعد شرح الكافية للرضى هي مؤلفات الإسفراييني وعلى رأسها "لباب الإعراب " ، فنراه -أحيانا- ينقل منه ليؤيد بنقله ما يأتي به في شرحه مثل قوله :" ... والعجمة : وهى كون الكلمة من غير أو ضاع العربية كذا في المفتاح واللباب [٤].

---

[١] انظر : ص١٧٣ .

[٢] انظر : ص ٢٠٩ : ٢١٠ .

[٣] انظر : ص٢٩٤ .

[٤] انظر : ص١٩٩ .

obeikandl.com

وأحـــيانا يـــنقل كلام الإسفراييني ويعلق عليه مثل قوله : " ... وإلى هذا أشار صـــاحب اللـــباب حيـــث قـــال في حد المبتدأ : هو الاسم المجرد عن ملابسة العوامل اللفظـــية معـــنى – مـــن حيـــث هـــو اســـم للإســـناد إليه ، فإن قوله : معنى متعلق بالتجرد ..." أهـــ [1] .

وأحـــيانا ينقل عن الإسفراييني واضعا كلامه في ميزان النقد ومن ذلك قوله في **التمييز** : " فبطل ما ذكره صاحب اللباب واندفعت اعتراضاته بأسرها " [2].

---

[1] انظر : ص٢٢٦ .

[2] انظر : ص٢٩٩ .

obeikandl.com

اتجاه الشارح النحوي في كتابه :

بالنظر في كتاب (الرشاد في شرح الإرشاد) للبِسْطَامِي يتضح أنه قد تابع المصنف (التفتازاني) في ترجيح رأي البصريين .

من ذلك : ذهابه مذهب البصريين في أن **الاسم الواقع بعد لولا** مبتدأ خبره محذوف ، وهو قوله : " ... فإن الاسم الواقع بعد " لولا " مبتدأ خبره محذوف وجوباً لدلالة الكلام عليه ، وسد الجواب مسده ، وهذا مذهب البصريين وعليه سيبويه والجمهور ، وعند الكوفيين : الاسم الواقع بعد لولا فاعل لفعل محذوف ، أي : لولا وجد زيد لكان كذا" أهـ [1].

وفي النداء عند حديثه عن دخول حرف النداء على العلم ، فهل ينكر ثم يعرف بحرف النداء أو هو معرف بالنداء وتعريف العلمية باق ؟

يقول في ذلك : " هذه مسألة اختلف فيها ، فبعضهم على أن العلم ينكر أولاً ثم يدخل عليه حرف النداء لئلا يلزم اجتماع التعريفين ... والجمهور على خلافه ، فإنهم يقولون : تعريف العلمية باق بعد النداء ... والحق مذهب الجمهور والله أعلم بحقائق الأمور [2].

وأحياناً يأتي برأي البصريين ويورد بعض الاعتراضات عليه ثم يرد عليها مفندا إياها كقوله عند عرضه للآراء في **العامل في المبتدأ** : " ... واختلف القوم في العامل في المبتدأ إلى مذهبين :

الأول : أن العامل هو الابتداء ، وهو مذهب البصريين ، وفسروا الابتداء بتجريد الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد إليه ، واعترض عليه بأن التجريد أمر عدمي فلا يؤثر ، والعوامل عندهم مؤثرات .

وأجيب أولاً:بأن العوامل في كلام العرب علامات لا مؤثرات ، و العدم المخصوص -أعني عدم الشيء المعين - يصح أن يكون علامة لشيء لخصوصيته... إلخ[3]

---

[1] انظر : ص١٣٤ .

[2] انظر : ص٢٦٠ .

[3] انظر : ص٢٢٨ .

obeikandl.com

ولـــيس شئ أدل على ذهابه مذهب البصريين من قوله **في التمييز** : " ولا يكون التمييز إلا نكرة ، وعليه البصريون ، والكوفيون يجوزون كونه معرفة ... " [١]

ومـــن ذلك استخدام الشارح **لمصطلحات البصريين** ، فغير المنصرف عنده : ما فيه اثنان من العلل التسع ، أو واحدة تقوم مقامها[٢] وهذا معنى مصطلح البصريين (ما ينصرف ، وما لا ينصرف) ويقابلهما عند الكوفيين (ما يجرى ، وما لا يجرى) .

كما أن العلتين الفرعيتين لا يقول بهما الكوفيون ؛ لأن التعريف وحده يكفي لعدم إجراء الاسم ، أي منعه من الصرف .

ومن هذه المصطلحات – أيضاً – الظروف ، والعطف ، والجر ، والمجرورات ، والنعت ، والبدل ، وألقاب الإعراب والبناء ، والضمير ، وضمير الفصل والمتعدى واللازم ، وغيرها .

ويذهـــب الشـــارح – أيضـــاً – مذهب البصريين في أن **خبر (إن) وأخواتها مـــرفوع بهـــا** ، وهـــذا يخالف الكوفيين ؛ لأنهم يذهبون إلى أن خبرها مرتفع بما كان مرتفعاً به قبل دخولها [٣].

ويوافق البصريين في أن " زيداً " في نحو:(زيداً ضربته) منصوب بفعل مقدر يفسره المذكور ، بينما يذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء [٤].

جعـــل المصـــنف المنصـــوبات اثـــنتى عشرة ، المفعول المطلق ، المفعول به ، والمفعـــول فيه ... إلخ ، وتابعه البسطامي بالشرح والتوضيح[٥] وهذا أصل بصري ؛ لأن الكوفييـــن عـــندهم المفعول واحد ، وهو ما يسميه البصريون بـــ المفعول به ، أما المفعولات الأخرى فأشباه المفعول به .

وقد يذهب الشارح في بعض المسائل مذهب الكوفيين ، وهو في ذلك – في الأعم الأغلب – يكون متابعا لمؤلف الإرشاد ومن ذلك :-

---

[١] انظر : ص٣٠٣.

[٢] انظر : ص١٨٦ .

[٣] انظر : ص٢٣٦ .

[٤] انظر : ص٢٤٩ .

[٥] انظر : ص ٢٤٠ : ٢٤١.

أ- موافقــة الشارح الكوفيين في أن سين الاستقبال الداخلة على الفعل المضارع حرف مقتطع من سوف يفهم من قوله عند حديثه عنها : " سين سوف " [١].

ب- ذهب الشارح مذهب الكوفيين في أن الإعراب يكون بالحركات ويكون بالحروف ، وهو خلاف ما ذهب إليه البصريون من أنه لا يكون إلا بالحركات [٢].

ج- اختــار الشارح مذهب الكوفيين في أن إعراب المثنى ، والمجموع جمع مذكر سالم بالحروف لا بالحركات [٣].

وأحــياناً يختار الشارح من آراء النحاة ما يراه صواباً ففي **المنادى المفرد العلم** مــثل : " يا زيد" ، يرى أن الصواب أن يقال في إعرابه : إنه مبني على ما يرفع به : يقول في قول المصنف : (ويبنى على الضم إذا كان مفرداً معرفة) ... فحق العبارة - إذا - أن يقول : ويبنى على ما يرفع به ، كما قال ابن الحاجب ؛ ليندرج فيه نحو : " يا زيــدان ، و " يــا زيدون " ؛ وذلك لأن ما يرفع به الاسم : الضم ، والألف ، والواو ، فقوله : يبنى على الضم مخصوص بقوله : " يا زيد " ، وقوله : يبنى على ما يرفع به ، يتناول الثلاثة ، نحو : يا زيد ، ويا زيدان ، ويا زيدون[٤]

ومن ذلك عند ذكره للآراء في عامل النصب في المستثنى ذكرها قائلاً :

الأول : وهــو مذهــب البصــريين أن العــامل فــيه الفعــل المــتقدم أو معنى الفعل بتوسط إلا ...

الثانــي : وهــو قول المبرد والزجاج أن العامل فيه "إلا" ؛ إذ هو نائب مناب"**أستثنى** "

الثالث : وعليه الكسائي : أن العامل مضمر بعد " إلا " ...

ثم يقول : والمختار عندي هو القول الثاني ؛ إذ هو مطرد في جميع المواقف بلا تكلف في المعنى ، بخلاف القول الأول ؛ فإنه لا يستقيم في مثل :" القوم إلا زيداً إخوتك ، والتقدير تكلف ، وأما القول الثالث فلا يخفى ضعفه وكلفته [٥].

---

[١] انظر : ص ١٧٠ من النص المحقق ، ويراجع الإنصاف ٦٤٦/٢.

[٢] انظر : النص المحقق ص١٧٩ ، ويراجع الإيضاح في علل النحو ص٧٢ .

[٣] انظر : ص١٨٥ من النص المحقق ، ويراجع الإنصاف ٣٣/١ .

[٤] انظر : ص٢٥٧ : ٢٥٨ .

[٥] انظر : ص**٣١٣** وما بعدها .

موقف الشارح من أصول النحو :

موقفه من السماع :

السـماع هـو : ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله – تعالى – وهو القـرآن وكلام نبيه – صلى الله عليه وسلم – وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين " [1]

والسـماع هو تحرِّي كلام العرب الفصيح ونقله " النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة " [2] .

وكان السماع الينبوع الذي استقيت منه قواعد العربية ، والأساس الذي قامت عليه أصولها وأحكامها ، فقد كان النحاة الأوائل ينتجعون البوادي ، ويقصدون أخبية العرب ومضـاربهم يشافهونهم ، ويقيدون في دفاترهم وألواحهم ما يسمعونه منهم ، وقد وعت صـدورهم مـا أخـذوه وسـمعوه ؛ ذلك لأنهم أدركوا أنه لا سبيل إلى معرفة العربية والوقوف على أسرارها بغير معرفة كلام العرب واستقصائه والإحاطة به . [3]

وقد حفظت لنا كتب التراجم ، أخبار هذه الرحلات العلمية إلى البادية ، فالكسائي حيـن قدم البصرة ، ولزم الخليل ، سأله وقد بهره علمه الجم ، من أين أخذت علمك ؟ فأجابه الخليل : من بوادي الحجاز ونجد وتهامة، فما كان من الكسائي إلا أن رحل إلى الجزيـرة ، وأخـذ يضرب في فيافيها يلقى الأعراب ، ويستقي اللغة منهم ، حتى أنفذ خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة ، عدا ما اختزنه صدره ، ووعته ذاكراته [4].

وقـد اخـتلف موقف البصرين والكوفيين تجاه السماع ، فالبصريون ضيقوا على أنفسهم دائرة السماع ، وقصروه على قبائل معينة كانت بعيدة عن مظنة الخطأ ، والفساد اللذيـن يجلبهما الاتصال بالأعاجم بالرحلة أو بالجوار ، ويوضح ذلك ما نقله السيوطي

---

(١) الاقتراح فى علم أصول النحو ص ٢٤

(٢) الإغراب في جدل الإعراب ص٤٥ .

(٣) نشأة النحو ص ٧٥ .

(٤) بغية الوعاة ٣٣٦/١ ، وانظر إنباه الرواة للقفطى ٢٥٨/٢ ، ت /محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط دار الكتب ١٣٦٩ هـ .

عن أبي نصر الفارابي في أول كتابه المسمى بالألفاظ والحروف : " كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ ، وأسهلها على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعا وإبانـــة عمـــا في النفس ، والذين عنهم نقلت العربية وبهم اقتدى ، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب وهم قيس ، وتميم ، وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ، ثم هذيل وبعض كـــنانة ، وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم ، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عـــن حضري قط ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم" [١] .

والبِسْـــطَامِي كبقـــية النحاة اهتم بالسماع ، وجعله من الأدلة التي يعتد بها في كتابه ، ومن ذلك قوله في (غير المنصرف) وتحديدا في أسماء القبائل : " ... وحكم القسم الثاني التتبع والاستقراء والمتابعة ، فإن سلكوا في الصرف أو منعه وتيرة واحدة ، فعليك بالاقتداء بهم كصرفهم " ثقيفا" و" معدا" و" حنينا " ونحو ذلك .

وكمنعهم منه نحو :" سدوس " و " هجر " و " عمان " ... " [٢].

ومـــن ذلك قوله في حذف عامل المفعول المطلق جوازا ووجوبا : " ... والمراد بالحذف الجائز أنهم لا يظهرون المحذوف تارة ، ويحذفونه أخرى " يعني : كلاهما ورد في **الاستعمال** .

وبـــالحذف الواجـــب : أنهم لا يظهرون ناصبه أصلا ؛ بل هو محذوف أبدا في استعمالات العرب ومحاوراتهم [٣].

وكذلك قوله : " ... عمر وزفر معدولان عن "عامر" ، و "زافر" المعرفتين ؛ إذ لو كانا معدولين عن عامر وزافر نكرتين لوجدا بين أسماء الأجناس . ولم يوجدا بدليل **التتبع والاستقراء** [٤].

---

[١] الاقتراح في علم أصول النحو ص٣٣

[٢] انظر : ص١٩٨.

[٣] انظر : ص٢٤٤ .

[٤] انظر : ص١٩٢.

وكقولـــه في سبب **حذف العامل وجوبا في التحذير** : " وإنما وجب الحذف هنا ؛ إذ هـــو **ســـماعي** فكـــأن العـــرب يحذفونـــه دائمـــا ، ولا يذكرونه لضيق المقام وفقد الفرصة [١].

والسماع كما جاء في تعريف السيوطي له ، تمثله عدة روافد هي :

القرآن الكريم وقراءاته ، والحديث الشريف ، والشعر ، والنثر، وفيما يلي استدلال الشيخ البسطامي بتلك الروافد :

١- استدلال الشيخ البِسْطَامي بالقرآن الكريم وقراءاته :

القرآن الكريم : "هو المنزل على الرسول ، المكتوب في المصاحف ، المنقول عنه نقلا متواترا بلا شبهة " أهـــ [٢]

"وكـــل ما قرئ به من القرآن جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أم آحـــادا أم شـــاذا ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معروفا ، بل لو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياس عليه ، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه " [٣]

ويقول السيوطي : " اعلم أن النقل ينقسم إلى قسمين : تواتر وآحاد.

فأمـــا الـــتواتر فلغة القرآن وكلام العرب وما تواتر من السنة ، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم " [٤]

ولقد مثل القرآن الكريم وقراءاته للنحو العربي معينا لا ينضب ، ومددا لا ينقطع ومصدرا غنيا من مصادر الاستشهاد لما يقررونه من القواعد والأحكام ومن هنا حرص الشـــيخ البســـطامي أن يجعل الاستدلال بالقرآن الكريم وقراءاته في مقدمة ما يستدل به على إثبات القواعد ، وترسيخ الأحكام وفيما يلي أمثله توضح ذلك :

---

[١] انظر : ص٢٥١.

[٢] التعريفات للجرجاني ص٢٢٣

[٣] الاقتراح للسيوطي ص٢٤ .

[٤] المزهر ١/١١٣ .

obeikandl.com

استشهد الشارح على أن الباء للسببية بقوله تعالى : ﴿ فَبِظُلْمٍ من الَّذِينَ هَادُوا﴾ [1]

وكذلك استشهد الشارح على صرف نوح بقوله تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ قَومُ نُوحٍ المُرْسَلِينَ ﴾ [2].

واستشهد الشارح على كون التمييز مفعولا في المعنى بقوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونَا ﴾ [3].

إلى غير ذلك من الآيات القرآنية التي استشهد بها الشارح وسيأتي بيان طريقة استشهاده بالقرآن الكريم عند الحديث عن منهجه .

٢- استشهاد الشيخ البِسْطَامِي بالقراءات القرآنية :

القراءات القرآنية من أهم مصادر الاستدلال ؛ لأنها وصلت إلينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مع القرآن الكريم بالتواتر القطعي ، والإسناد الصحيح من الثقات العدول .

والقراءات هي : اختلاف الألفاظ في الحروف مع تخفيف وتشديد وغير ذلك وهذا مرجعه إلى اللهجات العربية التي يرجع اختلافها إلى هذه الظواهر العرضية ولا يمس التراكيب العربية من حيث بنية الكلمة . [4]

وتنقسم هذه القراءات إلى : متواترة ، وآحاد ، وشواذ .

فالمتواترة القراءات السبع المشهورة ، والآحاد قراءات الثلاثة التي هي تمام العشر ، ويلحق بها قراءة الصحابة –رضى الله عنهم ، والشاذة قراءة التابعين كالأعمش ويحيى بن وثاب وابن جبير ونحوهم [5].

وقد استشهد الشيخ البسطامي بأربع قراءات ، ثلاث متواترة ، وواحدة شاذة ، أما المتواترة فهي :

---

(١) من الآية رقم (١٦٠) من سورة النساء وانظر ص١٤٥ .

(٢) من الآية (١٠٥) من سورة الشعراء وانظر ص٢٠١ .

(٣) من الآية رقم (١٢) من سورة القمر ، وانظر ص ٣٠١ .

(٤) المدرسة النحوية فى مصر والشام ص٢٢٦، طبعة مؤسسة الرسالة ، الثانية ١٤١٠هـ ،١٩٩٠م .

(٥) الإتقان فى علوم القرآن للسيوطي ص٧٥ ط الحلبى.

obeikandl.com

١- قراءة من قرأ : ﴿أَلاَ يَا اسْجُدُوا﴾ في قوله تعالى : ﴿ أَلاَّ يَسْجُدُوا﴾ واستدل بها الشارح على حذف المنادى لقيام قرينة [١]

٢- قراءة من قرأ : ﴿إِلَّا قَلِيلاً﴾ في قوله تعالى :﴿مَا فَعلُوه إِلَّا قليلٌ﴾ واستدل بها الشارح على جواز النصب على الاستثناء ، والرفع على البدل في المستثنى المنفي المقدم على المستثنى منه [٢].

٣- قراءة من قرأ : ﴿سَلَاسِلاً﴾ في قوله تعالى ﴿إِنَّا أَعْتَدنَا للكَافِرِينَ سَلَاسِلَ وأَغْلَالاً﴾ واستدل بها الشارح على جواز صرف ما لا ينصرف للتناسب [٣].

أما القراءة الشاذة فقد جاءت في سياق كلام للزمخشري نقله الشارح من مفصله ، وهي قوله تعالى في سورة يوسف : ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ في قراءة من قرأ برفع ﴿ بَشَرٌ﴾[٤] .

٣- استشهاده بالشعر :

كان للشعر منزلة كبيرة في نفوس العرب ، وكانوا إذا نبغ شاعر في قبيلة أتت القبيلة الأخرى تبارك لها وتهنئها ، وكان لهم سوق يتناشدون فيه الشعر ويتفاخرون به ، وظلت هذه المنزلة للشعر في الجاهلية والإسلام إلا أن الإسلام أبطل القبيح منه قولا وفعلا .

وقد استشهد العلماء بالشعر في أقيستهم ، وفي بناء الأحكام ، وتقعيد القواعد النحوية ، وقد أخذوا الشعر ممن يوثق به من العرب ، يقول السيوطي : وأما كلام العرب فيحتج فيه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم ، قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى بالألفاظ والحروف : كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ ، وأسهلها على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعا ، وإبانة عما في النفس ، والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم : قيس وتميم وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ،

---

(١) من الآية رقم (٢٥) من سورة النمل وانظر ص٢٦٨ .

(٢) من الآية (٦٦) من سورة النساء وانظر ص٣٦٩ .

(٣) من الآية رقم (٤) من سورة الإنسان وانظر ص٢١٤ .

(٤) من الآية (٣١) من سورة يوسف وانظر ص٣١٩ .

وعلـيهم اتكـل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم .

وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ....." أهـ [1]

أمـا تحديـد النحاة للقديم من كلام العرب وأشعارهم التي يصح القياس عليها فقد ذكـره الإمام البغدادي في كتابه خزانة الأدب فقال : " الكلام الذي يستشهد به نوعان : شعر .... وغيره ، فقائل الأول قسمه العلماء على طبقات أربع :

الطبقة الأولى : الشعراء الجاهليون وهم قبل الإسلام كامرئ القيس ، والأعشى

الطبقة الثانية : المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد، وحسان .

الطبقة الثالثة : المتقدمون ويقال لهم الإسلاميون وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير ، والفرزدق .

الطـبقة الـرابعة : المولدون ، ويقال لهم المحدثون ، وهم من بعدهم إلى زماننا كبشار بن برد ، وأبي نواس

فالطبقـتان الأولـيان يستشـهد بشـعرهم إجماعا ، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشـهاد بكلامهـا ، وأمـا الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقا ، وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم ، واختاره الزمخشري ، وتبعه الرضى [2].

هذا وقد اتخذ البسطامي الشعر دليلا قويا من أدلة الاحتجاج ، واعتمده أساسا من الأسس التي يقيم عليها قواعده ويدعم بها اختياراته واعتراضاته ، وجميع شواهده ترجع إلى عصور الاحتجاج ومن ذلك .

استشهاده على دخول أل على الفاعل شذوذا بقول الشاعر :

..... ∴ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشِيحَةِ اليَتَقَصَّعُ [3]

---

(١) الاقتراح ص٣٣.

(٢) خزانة الأدب ١/٥ : ٦ .

(٣) انظر : ص١٦٩ .

obeikandl.com

وكذلك استشهاده على اللغات الواردة في الأسماء الستة بقول الشاعر :

إِنَّ أَبَاهَـــا ، وأَبَـــا أَبَاهَـــا ∴ قَـــدْ بَلَغَـــا فِـــي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا[1]

واستشهاده على نصب المستثنى المقدم على المستثنى منه بقول الشاعر :

وَمَالِـــي إِلَّا آلَ أَحْمَـــدَ شِيعَةٌ ∴ وَمَالِي إِلَّا مَشْعَبَ الحَقِّ مَشْعَبُ [2]

٤- استشهاده بالحديث الشريف :

يأتي الحديث الشريف بعد القرآن الكريم في الفصاحة ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم أفصح العرب قاطبة .

إلا أن الـــنحاة انقســـموا طوائف تجاه الاستشهاد بالحديث الشريف فطائفة منعت الاحـــتجاج بالحديث جملة ، وحمل لواءها أبو حيان (ت ٧٤٥هـــ) ، وكذلك شيخه أبو الحسن الضائع (ت ٦٨٠ هـــ) متابعين من تقدمهم من نحاة البصرة والكوفة ، والعلة أمران :

أحدهما : أن المحدثين أجازوا نقل الحديث بالمعنى دون التقييد باللفظ

الآخر : وقوع اللحن في بعض الأحاديث .

وطائفة ثانية أجازت الاستشهاد بالحديث كله . منهم أبو الحسن الأندلسي المعروف بابـــن خروف (ت ٦٠٩) ، وابن مالك (ت ٦٧٢هـــ) ، وابن هشام (ت ٧٦١هـــ) وغيرهم [3].

وطائفـــة ثالـــثة اتخـــذت طـــريقا وسطا حمل لواءها الشاطبي (ت ٧٩٠هـــ) ، والســـيوطي (ت ٩١١هـــ) فأجـــازت الاستشـــهاد فـــيما نقـــل بلفظـــه دون ما نقل بمعناه[4] .

أما المحدثون فقد استشهدوا بالحديث الشريف وقرر ذلك المجمع اللغوي بالقاهرة والـــدارس لكتاب الشيخ البِسْطَامي يتبين له أن مؤلفه قد تبع الطائفة الثانية ، أي : التي أجازت الاستشهاد بالحديث وجاء ذلك في أربعة مواضع منها على سبيل المثال :

---

(١) انظر : ص١٨٠ .

(٢) انظر : ص٣٠٨ .

(٣) الاقتراح للسيوطي ص٢٩ : ٣٢ .

(٤) الاقتراح للسيوطى ص٣٢ .

obeikandl.com

استشـــهاده عـــند الحديـــث عـــن تقديم خبر إن على اسمها بقوله صلى الله عليه وسلم : " إِنَّ مِنَ البَيانِ لَسِحرًا "[١] .

وكذلـــك استشـــهاده عـــند الحديث عن تعريف الاسم بقوله صلى الله عليه وسلم: " زَعَمُوا مَطِيةُ الكَذِبِ " [٢].

وكذلك استشهاده عند حديثه في المقدمة على أن معنى الكلمة : الكلام بقوله صلى الله عليه وسلم : " الكَلِمةُ الطَّيِبَةُ صَدَقَةٌ " [٣].

ويلاحـــظ أن استشهاده بالحديث في هذا الموطن يتعلق بناحية لغوية وليس المراد من الاستشهاد به إثبات حكم نحوي .

٥- استشهاده بالنثر :

المـــراد بالنـــثر هنا : ما سمع عن العرب من حكم ، وأمثال ، وأقوال مأثورات حكاهـــا العلمـــاء ، ولقد كانت هذه الأقوال منذ فجر نشأة النحو مددا لا ينضب ، ومعينا يتدفق ، يثبتون به قواعدهم ، ويؤيدون به أقيستهم ، يقول السيوطي : " وأما كلام العرب فيحتج فيه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم [٤].

ولـــم يكن الشيخ البسطامي بدعا من النحويين فلقد سار على هذا النهج فجعل من أقوال العرب دليلا من الأدلة القوية التي يعتمد عليها في تقعيد القواعد وتقرير الأحكام ، ومن تلك المواضع التي استشهد فيها بأقوال العرب :

قوله عند شرحه لتعريف المصنف للاسم : " وأما نحو : تسمع في قولهم : تَسْمَعَ بالمُعَيدِيِّ خَيرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ، فهو مؤول بالمصدر ، أي : سماعك بالمعيدي خير" [٥].

وكذلك قوله عند الحديث عن خبر إن وتقدمه على اسمها إن كان ظرفا: "والواجب هو : ما كان الاسم نكرة ، نحو : إِنَّ مِنَ البَيانِ لَسِحرًا "[٦]

---

(١) انظر : ص٢٣٧ .

(٢) انظر : ص١٦٧ .

(٣) انظر : ص١٤٥ .

(٤) الاقتراح ص٣٣.

(٥) انظر ص١٦٧ ، ٢٢٥.

(٦) انظر ص٢٣٧ .

ثانيا : موقفه من القياس :

القياس هو : حمل غير المنقول على المنقول ، إذا كان في معناه ، وهو معظم أدلة النحو ، والمعول في غالب مسائله عليه [١].

ولهذا حد أبو البركات الأنباري النحو بأنه : " علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ولا نعلم أحدا من العلماء أنكره ؛ لثبوته بالدلائل القاطعة "[٢] .

وقد اختلف موقف البصريين والكوفيين تجاه القياس ، فالبصريون نظروا في كلام العرب فوجدوا أن ما وافق القياس منه وفشا في الاستعمال هو الغاية التي ليس فوقها غاية ، ونقيض هذا الضرب هو ما خالف القياس وكان شاذا في الاستعمال فقد تركوه ، وعدوه مرذولا ، فكانوا لا يعتدون بالشاهد الواحد لوضع القاعدة النحوية ، بل لابد من وجود الكثرة الفياضة التي تخول لهم القطع بنظائره[٣] .

من ذلك أنهم عدوا (ما) عاملة على لغة أهل الحجاز ؛ لأن هذه اللغة أسير ، وأذيع ولم يقولوا بإهمالها الموافق للقياس ؛ لأنه لغة قليلة ، ووجه القياس في إهمالها أن الحرف عندهم لا يعمل إذا لم يكن مختصا [٤].

وقد تأتي كلمات معدودة ثبتت روايتها ، إلا أنها تخالف القياس فيحفظونها ويأبون القياس عليها ، وذلك نحو : استحوذ ، فهذا وإن كان مخالفا للقياس فقد ورد عنهم هكذا ، فلا يرد ولكن لا يقاس عليه غيره ، فلا يقال : استقوم في استقام ، ولا استبيع في استباع [٥].

---

[١] انظر : الاقتراح في علم أصول النحو ص٥٩.

[٢] انظر : لمع الأدلة ص٩٥

[٣] انظر : نشأة النحو ص٧٧.

[٤] انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ١٦٥/١

[٥] انظر : الخصائص ١١٧/١ ..

وهكـــذا وضـــع البصـــريون أقيستهم ، مستمدين إياها من الكثير الذائع فإذا واجهتهم مرويات ثبت لديهم نقلها وليست على أقيستهم فإنهم يلجأون إلى تأويلها ، فإن عجزوا عن التأويل وصفوها بالشذوذ .

أمـــا الكوفـــيون فـــإنهم سلكوا منهجا مغايرا لما انتهجه البصريون فكانوا لا يهتمون بالتمحيص والتدقيق ، وكانوا يلتمسون القواعد لأدنى مناسبة ، واتسعوا في رواياتهم فتلقفوها عن جميع العرب دون تفرقة بين بدويهم وحضريهم .

كما كانوا يكتفون بالشاهد الواحد ، ولو خالف الأصل المعروف المتفق عليه ؛ فيبنون عليه حكمهم ، ويستنبطون منه القاعدة ، قال الأندلسي : " الكوفيون لو سمعوا بيـــتا واحـــدا فيه جواز شئ مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوبوا عليه ، بخلاف البصريين "[1] .

والشـــيخ البِسْطَامِي – شأنه شأن بقية النحاة – كان يحتج بالقياس في إثبات حججه ومناقشـــاته . من ذلك ما جاء في **الممنوع من الصرف** للعلمية والعدل في أخر ، يقول الشارح : " ... وتحقيق العدل فيه أن **قياس اسم التفضيل** إذا لم يكن مع اللام والإضافة أن يكـــون علـــى صيغة "أفعل من" ، ولا " لام " هنا ، ولا إضافة فوجب أن يكون على صيغة " أفعل من " فلما قيل : أخر ، علم أنه معدول عن " آخر من "[2] .

ومـــن ذلك – أيضا – ما جاء في الممنوع من الصرف للعلمية والعدل في عمر ، يقول الشارح : " ... وأما المثال الثاني وهو عمر ، فهو مثال العدل التقديري ، ونحوه

---

[1] انظر : نشاة النحو ص ١٤١

[2] انظر : ص١٩١.

زفر ، فإن عمر وزفر معدولان عن عامر ، وزافر المعرفتين ؛ إذ لو كانا معدولين عن عامر ، وزافر نكرتين لوجدا بين أسماء الأجناس ولم يوجدا بدليل التتبع **والاستقراء** [١].

ومن ذلك ما ورد في التمييز ، حيث يقول الشارح متسائلا عن سبب نصب الاسم الـتام بالتنوين ، أو بنون التثنية ، أو بنون الجمع ، أو الإضافة : فإن قلت :الاسم الذي تمامه أحد هذه الأشياء ينصب التمييز فما سره ؟

قلت : دليله التتبع ، **والاستقـــــراء** ... " [٢] .

ثالثا : الإجماع .

يقول ابن جني في خصائصه : إجماع أهل البلدين – أي : البصرة والكوفة – حجـــة ، وإنمـــا يكون حجة إذا لم يخالف النصوص ، ولا المقيس على النصوص وإلا فلا [٣].

ويؤيد ذلك ما يسوقه السيوطي في اقتراحه على لسان ابن الخشاب حيث يقول فـــي المرتجل : " لو قيل : إن "من " في الشرط لا موضع لها من الإعراب لكان قـــولا إجراء لها مجرى " إن " الشرطية ، وتلك لا موضع لها من الإعراب ، لكن **مخالفة المتقدمين لا تجوز** " [٤].

والإجماع عنده دليل من أدلة الصناعة النحوية وإن كان مختلفا في حجيته إلا أن صاحبنا ممن يرونا حجية الإجماع في تأسيس الأحكام ، وتقعيد القواعد .

---

[١] انظر : ص١٥١.

[٢] انظر : ص٢٥٤.

[٣] انظر : ١٨٩/١ تحقيق / محمد على النجار المكتبة العلمية بدون تاريخ طبعة .

[٤] انظر : ص٥٦ .

ومن المسائل التي عول فيها الشيخ البسطامي على الإجماع ما يلي :

١- قولـه فـي الاسـتثناء : " ... فـإن قيل : الاستثناء أمر لا يقبله العقل ؛ إذ المستثنى لو اعتبر عدم دخوله في المستثنى منه **فهو مخالف للإجماع** ؛ إذ الإجماع منعقد على أنه في المتصل مخرج ، ولا إخراج إلا بعد الدخول فإن اعتبر دخوله لزم التناقض ..." [١].

٢- قولـه في تعريف الكلمة : " ... فإن قيل المنوي في "ضرب" ، في قولك : " زيد ضرب" كلمة **إتفاقـا** ، وليس بملفوظ ؟!

أجيب بأن : اللفظ يتناول الملفوظ حقيقة والملفوظ حكما ..." [٢].

٣- قولـه فـي الممـنوع مـن الصـرف : " ... وتوضيح ذلك أن " أجمع" غير منصرف **اتفاقـا** ، ولا نزاع لأحد في ذلك ؛ إنما النزاع في السبب المانع ، فعند الشيخ سببه وزن الفعل والتعريف التوكيدي ، وعند الجمهور سببه وزن الفعل والوصفية ..." [٣].

---

[١] انظر : ص٣٠٤ من التحقيق .

[٢] انظر : ص١٦٠.

[٣] انظر : ص١٩٥ من التحقيق .

obeikandl.com

موقف الشارح من العلماء السابقين

تباينت مواقف الشيخ البِسْطَامِي ممن سبقه من العلماء بين موافقة ومخالفة ، وفيما يأتي أبرز المواطن التي خالف ، أو وافق فيها من سبقه من العلماء ومنهم : **سيبويه** .

وافق الشيخ البسطامي سيبويه في آرائه ، وجاء ذلك في مواطن عديدة فقد كان بصري الاتجاه ، ودائما ما يأتي – في عرضه للمسائل النحوية – برأي الجمهور وسيبويه أولا ، وقد تردد اسم سيبويه كثيرا في هذا الشرح – مقارنة بغيره من علماء النحو – ومن أبرز تلك المواطن :

في باب غير المنصرف : وفي معرض حديثه عن وجه الشبه بين الفعل وبين غير المنصرف يقول : الفعل فرع للاسم في الإفادة ؛ إذ الفعل مفتقر إلى الاسم في كونه كلاما والاسم مستغن عنه [١].

وهو كلام سيبويه حيث يقول : وإنما هي من الأسماء – أي الأفعال مشتقة من الأسماء – ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم ، وإلا لم يكن كلاما ، والاسم قد يستغنى عن الفعل " [٢] .

ويرى أن نحو : " دخلت الدار " منصوب على الظرفية ، وليس مفعولا به [٣]، وهو رأي سيبويه [٤] .

ويختار – تبعا للمصنف – في المستثنى التام المنفي المؤخر عن المستثنى منه ، وهو من جنسه ، والذي يجوز فيه الرفع على البدل والنصب على الاستثناء مثل : ﴿ مَا فَعَلُوه إِلاَّ قَلِيلٌ﴾ ، و﴿ إِلاَّ قَلِيلاً ﴾ ، يختار البدل لعدم التكلف فيه [٥]، وهو اختيار سيبويه [٦].

---

(١) انظر : ص ٢٠٨ .

(٢) انظر الكتاب : ٢١/١ .

(٣) انظر : ص ٢٧٩ .

(٤) انظر الكتاب : ٢١/١ .

(٥) انظر : ص ٣٠٩.

(٦) انظر الكتاب : ص ٣١١/٢ .

obeikandl.com

ويرى جواز تقدم الخبر على المبتدأ [١]، وهو رأى سيبويه . [٢]

ويرى أن الفاء لا تدخل على كل خبر للمبتدأ ، بل على الخبر الذي يكون مبتدؤه اسما موصولا بفعل أو ظرف ... الخ [٣]، و يخالف بذلك الأخفش الذي يجيز دخول الفاء على كل خبر [٤]، **وهو رأي سيبويه** [٥].

الزمخشري :

من أبرز المواطن التي وافقه فيها في **باب المرفوعات** ، وعند تعريف المصنف التفتازاني للفاعل بأنه : ما أسند إليه الفعل أو شبهه ، لم يرتض هذا التعريف ، وقال : ليس بتمام ، بل ينبغي أن يقال : الفاعل ما أسند اليه الفعل أو شبهه وأخر عنه ؛ ليكون التعريف إشارة إلى امتناع تقديم الفاعل كما صرح بهذا القيد صاحب المفصل ... الخ[٦].

ويخالف الشارح الزمخشري **في تعدد خبر كان** ، حيث يرى أن خبر كان يتعدد[٧] ، أما الزمخشري فلا يرى تعدد خبر كان [٨] .

وعندما قال الزمخشري إن نوحًا غير منصرف للعلمية والعجمة ، ومنصرف لخفته خالفه في ذلك ، وقال بأنه تابع – في رأيه ذلك – للشيخ عبدالقاهر الجرجاني ، وإن نوحًا لم يأت في الكلام الفصيح ، وفي كتاب الله إلا منصرفا [٩].

الإسفراييني (صاحب اللباب) .

عند تعريف المصنف التفتازاني **للفاعل** بأنه : ما أسند إليه الفعل أو شبهه

---

(١) انظر : ص ٢٣٣ .

(٢) انظر الكتاب : ٣١١/٢ .

(٣) انظر : ص ٢٣٥ .

(٤) السابق ، وانظر : معانى القرآن ٣٠٦٠/١

(٥) انظر : الكتاب ١٣٩/١ : ١٤٠ .

(٦) انظر : ص ٢١٧ ، ٢١٨ ، والمفصل ص ١٨ .

(٧) انظر : ص ٢٤٨.

(٨) انظر : الدر المصون ٢٥٢/١.

(٩) انظر : ص ٢٠٠ ، ٢٠١.

لـــم يرتض الشارح هذا التعريف ، وقال يجب أن يضاف " وأخر عنه " ليكون هـــذا قـــيدا يمنع تقدم الفاعل على الفعل ، ويذكر أن هذا القيد هو ما صرح به صاحب المفصل ، **وصاحب اللباب** [١].

ويوافقه في **بيان حقيقية الحال** ، ويستدل بكلامه في كتابه الضوء [٢] .

وفـــي **الممنوع من الصرف** يستدل على أن العجمة هي : كون الكلمة من غير أوضاع العربية ، بما جاء في اللباب والمفتاح [٣] .

ويـــتفق معه أن **المبتدأ** : هوالاسم المجرد من العوامل اللفظية معنى ، ولا يضر دخولها لفظا ، ويستدل بقوله في اللباب [٤].

وقد يأتي بنص للإسفراييني في اللباب اعترض عليه من بعض شراحه ، ويدافع عنه عن طريق الإتيان بوجه ينصرف اليه المعنى ويستقيم به.

كقولـــه فـــي **الممنوع من الصرف : قال صاحب اللباب** : متى اجتمع في الاسم اثـــنان أو واحـــد لم ينصرف . قال : واعترض عليه الشارحون بأنه عطف قوله : أو واحـــد على اثنان ، فيكون تقديره متى اجتمع واحد وهو غير صحيح ... والجواب أنه من قبيل قولهم :

عَلَفْتُهَا تِبناً وَمَـــاءً باردا .. .. الخ [٥].

هـــذا **وقـــد خالف الشارح الإسفراييني** عندما قال إن المركب كـــ "عبدالله" علما كلمـــتان ؛ لأنهما يعربان بإعرابين مختلفين ، والكلمة الواحدة لا تكون معربة بإعرابين مختلفين .

خالفـــه في ذلك وقال : لا يخفي ضعفه ؛ لأن مثله حال العلمية معرب بإعراب واحد [٦].

---

(١) انظر : ص ٢١٨ ، ولباب الإعراب ص ٢٢٢ .

(٢) انظر : ص ٢٩٠ ، والضوء شرح المصباح ص ٢٤٢ .

(٣) انظر : ص ١٩٩ .

(٤) انظر : ص ٢٢٦ ، ولباب الإعراب ٢٤٣ .

(٥) انظر : ص ١٨٧ من التحقيق .

(٦) انظر : ص ١٦١ من التحقيق .

وفـــي بـــاب **التمييز** لا يرتضي جعل المثال القائل : ما في السماء موضع كف ســـحابا مما يتم بالإضافة ، وهذا ما ذهب إليه المصنف [١]و صاحب اللباب[٢] ، ويرى أن هـــذا المـــثال مـــن قبـــيل مـــا يتم الاسم المفرد بالتنوين ، وهو ما ذهب إليه الإمام عبدالقاهر [٣]، والمطرزي [٤].

وقـــد يذكـــر رأي الإسفراييني دون موافقة أو مخالفة كقوله في السبب في جعل **الجمع الأقصى** قائما مقام السببين في المنع من الصرف : " **الرابع** : سببه قوته ؛ إذ هو نهايـــة جمع التكسير ؛ ولهذا سمى بالجمع الأقصى ، قال صاحب اللباب : الأصل في هذا أساور وأناعيم ... وهذا ما قالوه من أن منع صرفه سببه الجمع وتكرره [٥].

ابن الحاجب :

وافـــق الشارح ابن الحاجب **في تعريفه لغير المنصرف** بأنه : ما فيه علتان من علـــل تســـع ، وأن حكمه أنه " يجوز صرفه للضرورة ــ أو التناسب ، ووصف نظره بأنـــه أدق مـــن غيره ، وكلامه لا اختلال فيه ، وهو بذلك يخالف الرضي الأستراباذي الذي يرى في كلام ابن الحاجب نظرًا [٦].

ويوافقـــه فـــي **عـــدم ترخـــيم المنادي المضاف** ؛ لأن المضاف والمضاف إليه يختـــلفان عـــن المركـــب ، ويـــنقل قولـــه في الإيضاح بأن المضاف والمضاف إليه اســـمان معـــربان بإعرابيـــن مختلفيـــن يظهر فيهما التعدد لفظا والترخيم ينافي التعدد اللفظي ... الخ [٧].

ولا يوافق ابن الحاجب في تعريفه للخبر بقوله : هو المجرد المسند به ، المغاير للصفة المذكورة ، ويرى أن قيد التجريد لا حاجة إليه [٨] .

---

(١) انظر : ص ٢٩٥ .

(٢) انظر : الضوء شرح المصباح ص ٢٦٧

(٣) انظر : الجمل ص ١٠٤ .

(٤) انظر المصباح في النحو ص ٧٠ .

(٥) انظر : ص ١٨٨ ، والضوء شرح المصباح ص ٢٠٤ .

(٦) انظر : ص ٢١٠ ، ٢١١ ، وشرح الكافية ٨٨/١ .

(٧) انظر : ص ٢٧٥ ، والايضاح ٣٠٢/١ : ٣٠٣ .

(٨) انظر : ص ٢٣٠ ، والكافية ص ٧٤ .

obeikandl.com

ويوافق المصنف – مخالفا في ذلك ابن الحاجب – في **عدم اشتراط أن يكون الاسم الأعجمي علما في العجمية** حتى يمنع من الصرف ، ويقول بعدم لزوم ذلك [1].

وفي باب التحذير يرى أن المعنى في قولنا : إياك والأسد أي : بَعِّد نفسك من الاسد ، أو بَعِّد الأسد عن نفسك ، ولا يرتضي تقدير ابن الحاجب هنا بـ "اتق" بل يصمه بأنه سمج [2] .

المحقق الرضي :

يرى ما يراه الرضي أن **تعريف المعرب** بأنه : المركب الذي لم يشبه مبنى الأصل – وهو تعريف بعض العلماء كابن الحاجب – فيه خفاء ، أما تعريفه بأنه : اسم يختلف آخره باختلاف العوامل ... الخ أوضح [3].

وفي **الممنوع من الصرف** ، رأى الرضي أن في قول ابن الحاجب :

" ويجوز صرفه للضرورة ، أو التناسب " نظرًا ، إلا أن الشارح لم يرتض ذلك ، بل دافع عن كلام ابن الحاجب ووصف كلامه بعدم التخبط ، وبيانه بعدم الاختلال ، ونظره بالدقة [4] .

وعندما قال الرضي في قول ابن الحاجب : **المفعول به** ما وقع عليه فعل الفاعل: يريد ما وقع عليه ، أو جرى مجرى الواقع ؛ ليدخل فيه المنصوب في : ما ضربت زيدا ، وأوجدت ضربا ... ، فكأنّك أوقعت عدم الضرب على زيد ... إلخ . قال الشارح : "... فلا حاجة لما ذكره الرضي الأستراباذي [5].

---

(1) انظر : ص ١٩٩ ، ٢٠٠ ، والكافية ص ٦٤ .

(2) انظر : ص ٢٥١ .

(3) انظر : ص ١٧٦ .

(4) انظر : ص ٢١١ .

(5) انظر : ص ٢٤٥ ، وشرح الكافية ١/٣٠٠ .

وعـند تعـريف التمييز بأنه : " ما يرفع الإبهام عن مفرده " لم يرتض الشارح جعـل "عـن" بمعنى بعد ، ولا جعله من قبيل قولهم : فعلت هذا عن أمرك ، كما ذهب إليه المحقق الرضي [١].

أبو الحسن الأخفش :

خالفـه في تجويزه لدخول الفاء في **أي خبر لمبتدأ** نحو : زيد فوجد ، وعمرو فقتل [٢]، ويـرى أن ذلـك مخصـوص بالأسـماء المتضـمنة للشرط والجزاء ، كالأسماء الموصولة الواقعة مبتدأ ... الخ [٣].

المصنف التفتازاني :

قـام الشـيخ البِسْـطَامِي بشـرح كتاب التفتازاني ، ووافقه في كثير من آرائه وتعريفاته ، – وأحيانا – يصفها بأنها أفضل وأوضح من تعريفات غيره ، كالإسفراييني فـي تعـريفه **لغير المنصرف** [٤] ، وكابن الحاجب في **تعريف المفعول به** [٥] ، إلا أنه أحيانا لا يوافقه في بعض المواطن ومن أبرز تلك المواطن :

عندما حد المصنف التفتازاني **الفاعل** بأنه : " ما أسند إليه الفاعل أو شبهه " ، لم يرتض الشارح هذا التعريف ، وقال يجب أن يقال : الفاعل ما أسند إليه الفعل أو شبهه وأخر عنه " ؛ ليشير التعريف إلى امتناع تقديم الفاعل كما صرح بهذا القيد علماء النحو كصاحب المفصل ، والإسفراييني [٦] .

وفـي بـاب المنصوبات في التمييز ، عندما عد المصنف المثال القائل " ما في السـماء موضع كف سحابا ، من قبيل ما يتم بالإضافة ، [٧] لم يرتض الشارح ذلك ، ورجح قول الشيخ عبدالقاهر [٨].

---

(١) انظر : ص ٢٩٤ .
(٢) انظر : ص ١٨٧ .
(٣) انظر : ص ٢٤٦ .
(٤) انظر : ص ٢١٧ ، ٢١٨ .
(٥) انظر : ص ٢٩٥ .
(٦) انظر : ص ٢٩٧ .
(٧) انظر : معانى القرآن ٣٠٦/١ ، وتعليق رقم (٢) ص ٢٣٦ .
(٨) انظر : ص ٢٣٦ .

obeikandl.com

المبحث الثاني

منهج المؤلف في كتابه

" الرشاد في شرح الإرشاد "

obeikandl.com

- منهج الشيخ البِسْطَامِي في كتابه "الرشاد في شرح الإرشاد" .

تحديد الشيخ البِسْطَامِي لمنهجه :

قَدَّمَ الشيخ البِسْطَامِي في مفتتح كتابه خطبة لطيفة ، يوضح لنا منهجه الذي رسمه لنفسه في شرحه للإرشاد .

فقد ذكر الشارح في مقدمته أن المختصر المنسوب إلى الإمام الهمام ، كشاف المشكلات ، حلال المعضلات ، سعد الدين التفتازاني ، مشتمل على غرر الفوائد ، ومنطبق على درر الفرائد ... وأن هذا المختصر في بعض ألفاظه انعقاد يحتاج إلى إيماء زهيد ، وإطلاق يفتقر إلى تقييد ... فدعاه ذلك إلى شرحه شرحا يميط خفاءه ، ويبين رموزه ، وإشارته ، وإيماءه ... فشرع فيه على مقتضى إشارته ، وشرح له شرحا وافيا لحل عبارته ...

ومن ثم يمكن القول بأن الشيخ البِسْطَامِي ألزم نفسه في شرحه هذا بأمرين هما : شرحه شرحا وافيا لحل عبارته .

ثم : إماطة خفائه ، وتبين رموزه ، وإشاراته النحوية .

أما منهجه الذي سار عليه في هذا الشرح ، فإنه **يتضح في أمور** منها :

١- توضيح عبارات المصنف .

٢- تقرير بعض المسائل بطريقة البحث .

٣- تعليل الأحكام والقواعد النحوية .

٤- وضع بعض الأسئلة والإجابة عليها .

٥- كيفية أخذه من الكتب والمصادر التي اعتمد عليها .

٦- استعانته في شرحه بالشواهد المتنوعة من القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف ، والأمثال العربية - بالإضافة إلى أشعار العرب .

وسوف أتناول - بعون الله - هذه النقاط بشئ من التفصيل .

أولا : توضيح عبارات المصنف ، وشرحها شرحا وافيا ، مع توجيهها توجيها يتلاءم وما يقصده التفتازاني بكلامه .

-ومن ذلك قوله عند تعريف المصنف للكلمة :

" والكلمة " مبتدأ ، وقوله :" لفظ " خبره ، وإنما لم يقل لفظة ؛ إذ هو في الأصل مصدر ، ففيه اعتبار لصورة المصدرية على نمط قولهم : امرأة صوم ، ورجلان ورجال صوم [1].

وفسر اللفظ بأنه ما يتلفظ به الإنسان مهملا كان أو مستعملا ، واعترض عليه بأنه منقوض بكلمات الله ، وبكلمات الملك والجن ، وأجيب بأن المراد بما يتلفظ : ما من شأنه التلفظ .

والمراد باللفظ : اللفظ الملفوظ على نمط قولهم : الدينار ضرب الأمير أي : مضروبه ... واللفظ : احتراز عن الخط ، والعقد ، والإشارة ، والنصب " [2].

وكقوله عند ذكر المصنف لأسباب المنع من الصرف (والعدل كأخر، وعمر):

... سكت المصنف – رحمة الله – عن تعريف هذه الأسباب واكتفى بالتمثيل اختصارا وذكر مثالين ؛ إذ العدل قسمان : تحقيقي وتقديري ؛ فإن "أخر" على وزن "فعل" ، جمع "أخرى" التي هي تأنيث " آخر " وهو أفعل تفضيل ومعناه في الأصل ، أشد تأخرا ... وتحقيق العدل فيه أن قياس اسم التفضيل إذا لم يكن مع اللام والإضافة أن يكون على صيغة " أفعل من" ، ولا لام هنا ، ولا إضافة فوجب أن يكون على صيغة أفعل من ، فلما قيل : "أخر" علم أنه معدول عن "آخر من " .

وأما المثال الثاني ، وهو " عمر" فهو مثال العدل التقديري ، ونحوه : " زفر" فإن عمر، وزفر معدولان عن : "عامر" و "زافر" المعرفتين ...[3]

وفي بعض الأحيان يقوم بإعراب بعض عبارات المصنف ليتم بذلك بيان القواعد ، وتوضيحها توضيحا تاما .

من ذلك قوله في **حذف العائد من جملة الخبر** عند قول المصنف : (وقد يحذف مثل : السمن منوان بدرهم) : " ... فإن قوله : (السمن) مبتدأ ، وقوله : (منوان) ، مبتدأ ثان ، وقوله : (بدرهم) خبر للمبتدأ الثاني ، ومجموع هذه الجملة المركبة من

---

[1] انظر : ص ١٥٩.

[2] انظر : ص١٦٠ .

[3] انظر : ص١٨٩ ، ١٩٠.

المبـــتدأ الثانـــي وخبره في موقع الرفع بأنه خبر المبتدأ الأول ، والعائد في هذه الجملة محذوف ، تقديره : السمن منوان منه بدرهم [١].

وكقوله عند ذكر المصنف **لتقدم الخبر وجوبا** في مثل : أين زيد . " فأين" خبر وجب تقديمه على مبتدئ لتضمنه الاستفهام الطالب لصدر الكلام[٢].

وكإعرابه لمثال المصنف لتقدم الخبر جوازا في مثل : تميمي أنا: " ... فإن قوله : (تميمي) خبر لا مبتدأ ؛ لأنه نكرة صرفة ، وقوله : (أنا) مبتدأ ، وقد تقدم الخبر [٣].

ويقـــوم أحـــيانا ببـــيان الشروط الواجب توافرها ، كقوله عند قول المصنف : (ووزن الفعـــل مثل : شمر ، وضرب) : " ... شرطه أن يكون مختصا بالفعل ؛ إذ لو اشترك هذا الوزن بينه وبين الاسم لا يقال إنه وزن الفعل " [٤].

وكقولـــه عـــند ذكر المصنف **للأسماء الستة** : " ... وكون إعراب هذه الأسماء بالحروف مشروط بشروط :

الأول : كونهـــا مضافة ، إذ لو كانت مفردة لكان إعرابها بالحركة ، يقال جاءني أب ، ورأيت أبا ، ومررت بأب .

الثاني : كونهـــا مضافة إلى غير ياء المتكلم ؛ إذ لو كانت مضافة إلى ياء المتكلم فهي مبنية على قول ، ومعربة تقديرية على قول .

الثالث : كونهـــا مكـــبرة ؛ إذ لو كانت مصغرة لكان إعرابها بالحركة ، يقال : جاءني أُخَيُّكَ ، ورأيت أُخَيَّكَ ، ومررت بأُخَيِّكَ " [٥].

وقد يشرح – أحيانا – المراد من عنوان الموضوع .

فـــنراه عند **تعريف المصنف للاسم** بأنه : ما جاز أن يحدث عنه يقول شارحا : " .... فســـر الاســـم بالخاصة كما يقال : الإنسان ضاحك توضيحا وتسهيلا للأمر على

---

[١] انظر : ص٢٣٢ .

[٢] انظر : ص٢٣٣.

[٣] انظر : ص٢٣٣.

[٤] انظر : ص٢٠٥.

[٥] انظر : ص١٧٩ ، ١٨٠ .

obeikandl.com

السامع ، والمراد بجواز التحديث عنه ، جواز جعله مخبرا عنه ، يعني أن الاسم من حيث إنه اسم صالح لأن يكون مخبرا عنه ومحدثا عنه " [١].

ومن ذلك ما جاء في **مواضع حذف عامل المفعول به وجوبا** عند قول المصنف : (أو الإغراء) قال الشارح : " ...أي : قصد الإغراء ، والإغراء : الحث على الشئ والتخصيص له والتحريك إليه [٢].

وأحيانا يضع الشارح تعريفا اصطلاحيا لبعض الألفاظ في أثناء شرحه من ذلك قوله عند **تعريف المصنف للكلمة** بأنها : لفظ موضوع مفرد : قال معرفا الوضع : " .... والوضع تعيين اللفظ بإزاء المعنى [٣].

ومن ذلك **تعريفه للمفرد** بأنه : ما لا يدل جزؤه على جزء معناه [٤].

وبالإضافة إلى ذلك قام الشارح **بتفسير بعض ألفاظ المصنف تفسيرا لغويا** واضحا وبيان المراد منها ، مستعينا بأقوال علماء اللغة من ذلك قوله عند شرحه لمقدمة التفتازاني : والنحو في اللغة القصد [٥].

وكقوله شارحا **معنى الإعراب** : " ... والإعراب في اللغة : الإبانة والإظهار سميت به الحركة المخصوصة المعلومة ؛ إذ بها تظهر المعاني التي هي الفاعلية والمفعولية والإضافة ، وقيل : مأخوذ من قولهم : عربت معدته أي : فسدت ، والهمزة للسلب على نمط قولهم : أشكيت زيدا ، أي : أزلت شكايته سميت به تلك الحركة ؛ إذ بها يزول الفساد ويندفع الاشتباه ، وقيل : أنه مأخوذ من قولهم : امرأة عروبة ، أي : محبوبة ، سميت به تلك الحركة ؛ إذ بها جعل الكلام محبوبا عند السامع معلوما لديه [٦]، وكقوله : " ... البعل في الأصل : الزوج " [٧].

---

[١] انظر : ص١٦٦.

[٢] انظر : ص٢٥٢.

[٣] انظر : ص١٦٠.

[٤] السابق .

[٥] انظر : ص١٥٨.

[٦] انظر : ص١٥٨ ، ١٥٩ .

[٧] انظر : ص٢٠٣.

obeikandl.com

وكقولـــه **في الممنوع من الصرف** : " ... يتضوع أي : يفوح منه رائحة طيبة مـــدة تكريره وفي الصحاح : وضاع المسك ، وتضوع وتضيع ، أي : تحرك فانتشرت رائحته [١].

وكقوله في **الترخيم** : " ... الترخيم مأخوذ من قولهم : رخم صوته ، أي : رققه ، وكـــلام رخـــيم ، أي : ضـــعيف ، وعـــن الأصمعي : قال الخليل : ما اسم الصوت الضـــعيف ؟ قلـــت : الترخـــيم .أو من قولهم : امرأة رخيم ، وهي التي يكون كلامها محذوف الفضول [٢].

ومن ذلك قوله : " شمر في الأصل فعل من قولهم : شمر عن ساقه ، وشمر في أمره ، أي : خف " . [٣]

هـــذا وقـــد أورد الشـــارح كـــلام سعد الدين التفتازاني ممزوجا بشرحه ، وقام بتوضيحه وتفسيره على ما مر، وتم بيانه فيما سبق .

ثانيا : تقرير بعض المسائل بطريقة البحث :

يقـــرر الشارح بعض المسائل على طريقة البحث ، ويورد كلام التفتازاني ، ثم يبيـــن ما فيه من أمور تحتاج إلى التوضيح والتوجيه مستعينا في ذلك بالأقوال حول هذه المسألة ، وممهدا لها بقوله : "هذه مسألة " .

كقولـــه فـــي **باب النداء** : " فإن قيل : اجتماع التعريفين في كلمة واحد ممتنع فكيف يجوز " يا زيد" ، وفيه تعريفان : التعريف العلمي، والتعريف الندائي ؟

قلـــنا : هذه مسألة اختلف فيها ، فبعضهم على أن العلم ينكر أولا ثم يدخل عليه حرف النداء لئلا يلزم اجتماع التعريفين ، فـــ (زيد) إذا أريد نداؤه يؤول بمسمى "بزيد" ثـــم نعتبر دخول حرف النداء عليه ، وإلا يلزم تعريف المعرف ، وهذا مذهب المبرد ، والجمهور على خلافه ، فإنهم يقولون : تعريف العلمية باق بعد النداء " [٤].

---

[١] انظر : ص٢١٣.

[٢] انظر : ص٢٦٩ .

[٣] انظر : ص٢٦٥ .

[٤] انظر : ص٢٦٠ .

وقد يأتي في هذا الإطار بمسألة واضعا إياها تحت اسم " **فائدة** " .

ومـــن ذلك قوله في **الممـــنوع من الصرف** :" ... وهاهنا فائدة نفعها عظيم ... وهي أن أسماء القبائل والبلدان والمواضع أقسام :

الأول : مـــا يكون فيه مع العلمية سبب ظاهر نحو : باهلة ، وتغلب ، وبغداد ، وخراسان ، ونحو ذلك .

الثاني : أنه ليس كذلك لكنه ممنوع في الاستعمالات أو مصروف في الاطلاقات

الثالث : ما ليس فيه مع العلمية سبب ظاهر وكيفية استعمالهم له مجهولة .

الرابع : ما جاز في الاستعمالات صرفه ومنعه .

فالقســـم الأول : حكمه المنع من الصرف بلا شبهة لظهور السببين فيه ، وحكم القســـم الثاني : التتبع ، والاستقراء ، والمتابعة ، فإن سلكوا في الصرف أو منعه وتيرة واحـــدة فعليك الاقتداء بهم كصرفهم ثقيفا ، ومعدا ، وحنينا ، ونحو ذلك ، وكمنعهم منه نحو : سدوس ، وهجر، وعمان ، فالصرف –إذن– في القبائل بتأويل الأب إن كان اسما له كثقيف ، أو بتأويل الحي ، وفي الأماكن بتأويل المكان ، والموضع ، ونحوهما .

ويمنع الصرف في القبائل بتأويل الأم إن كان في الأصل كذلك ، وبتأويل القبيلة إن لم يكن كذلك ، وفي الأماكن بتأويل البقعة ، والبلدة، ونحوهما .

وأمـــا القســـم الثالث : فالاختيار فيه بيدك إن شئت فامنع وإن شئت فاصرف ، فالمنع بتأويل الأم والقبيلة والبقعة ، والصرف بتأويل الحي والمكان .

أما القسم الرابع : فلك فيه أيضا وجهان كـــ " ثمود" ، و "واسط" ، و " قريش" ، ونحو ذلك ، فلك الإقتداء بهم مرة ومرة [1].

وهكذا نراه يبحث هذه المسألة – مسألة صرف أسماء القبائل والبلدان والمواضع من عدمه – واضعا إياها تحت اسم **فائدة** .

---

[1] انظر : ١٩٧ ، ١٩٨ .

ثالثا : تعليل الأحكام والقواعد النحوية :

كان الشيخ البِسْطَامِي يعتمد على العلة في بيان رأيه ، وهو في ذلك تابع لمعظم العلماء في إيراد التعليلات ، وبيان الأساليب الداعية إلى الأحكام التي يذكرها ، ويرجع سبب اهتمامه بالعلل إلى قيامه بالتدريس في مدارس عدة بـــ (قُونِيةَ) وغيرها [١].

وهذه أمثلة توضح اعتماده على العلة :

من ذلك تعليله لقيام أَلِفَيِ التأنيثِ الممدودة ، والمقصورة مقام السببين في المنع مـــن الصرف ، وهو قوله :" ... فإن قلت : لم جُعل ألفا التأنيث قائمتين مقام السببين ؟ قلـــت : للزومهما للكلمة ، وبناء الكلمة عليهما بخلاف تاء التأنيث ؛ فإن وضعهـا على العروض ، يعني الألف علم التأنيث كالتاء ، ففيه -إذن- سبب هو التأنيث ، ولزوم هذه الألـــف لملحوقها حيث يمنع تجريد الكلمة عنها تارة ، وإدخالها أخرى ، على نمط قائم وقائمة سبب آخر ؛ إذ هو جارٍ مجرى تأنيث ثان . وتاء طلحة وإن كانت لازمة إلا أن اللـــزوم في الوضع الثاني العلمي دون الوضع الأول الجنسي بخلاف هذين الألفين فإن لـــزومهما فـــي الوضـــع الأول ؛ فلهذا لم يجعلوا تاء مثل : طلحة قائمة مقام السببين ، فليتأمل [٢].

ومـــن ذلـــك تعلـــيله لقـــول المصنف : " **حكم غير المنصرف ألا يدخله الكسر والتنوينـــن** " قـــائلا : " ... ؛ إذْ التنوينـــن علامة التمكن في الإعراب ، وأصل الاسم الإعراب ، وأصل الفعل البناء ، فلما شابه الاسم غير المنصرف الفعل ، جعلوه ممنوعا مـــن التنوين ومحروما منه حرمان الفعل تحقيقا للمشابهة الحاصلة بين غير المنصرف وبيـــن الفعل ... ووجه المشابهة بين الفعل وغير المنصرف كون كل منهما فرعا لشئ آخـــر ، فـــإن الفعل فرع للاسم في الإفادة ؛ إذ الفعل مفتقر إلى الاسم في كونه كلاما ، والاسم مستغن عنه ، وغير المنصرف فرع للمنصرف ؛ إذ الأصل في الاسم الانصراف . وعدم الانصراف عارض له فلما صار غير المنصرف شبيها بالفعل أعطوه حكم الفعل من المنع عن الكسر والتنوين " [٣].

---

[١] انظر : شذرات الذهب : ٤/٣٢٠ .

[٢] انظر : ص١٩٠.

[٣] انظر : ص٢٠٧ ، ٢٠٨٧ .

obeikandl.com

ومـــن ذلك قوله في **الجمع بألف وتاء** : " ... وإنما قال : (الكسر) تنبيها على أن نصبه تابع لجره ؛ لأن جمع المؤنث السالم فرع لجمع المذكر السالم والنصب هناك تابع لجره ، فجعل هاهنا كذلك لئلا يلزم للفرع مزية على الأصل " [١].

وعـــندما تحدث عن المنصوبات ابتدأ بالمفعول المطلق ، **وعلل تقديمه على سائر المنصوبات** بقوله : "... ؛ إذْ هو أشد اتصالا بالفعل ؛ إذ هو جزء منه وبعضه ؛ ولأن المفعـــول الحقيقي إنما هو ذلك ؛ إذْ هو الذي فعله الفاعل المذكور وأوجده ، ولا كذلك ســـائر المنصـــوبات فلـــيفهم ، ولأنـــه مطلـــق ومـــا عداه مقيد ، والمطلق مقدم على المقيد ... " أهـــ [٢] .

وكقولـــه في التمييز التام بالتنوين ، أو بنون التثنية ، او بنون الجمع ، أو الإضافة مـــثل : رطـــل زيتا ، ومنوان سمنا ، وعشرون درهما ، وموضع كف سحابا . ماسر نصبه ؟ ثم يجيب عن ذلك بأنه الاستعمال والاستقراء ثم يكمل قائلا : " ... وإن أردت لذلك نكته إقناعية ، فاعلم أنه إذا تم الاسم بهذه الأشياء صار شبيها بالفعل إذا تم بفاعله ، وصار التمييز الآتي بعده شبيها بالمفعول لوقوعه بعد تمام الاسم ، كالمفعول الآتي بعد تمام الكلام فبعد تحقق الشبهين صار هذا الاسم ناصبا لذلك التمييز ." [٣].

وكقوله في **تقديم الفعل على الحرف** ، والاسم عليهما :" ... قدم الاسم على أخويه ؛ إذ يحصل الكلام من نوعه دون أخويه ... وقدم الفعل على الحرف ؛ لأنه يدل على معنى في نفسه ، لأنه وإن لم يتأت من الفعلين كلام إلا أنه يقع أحد جزئي الكلام بخلاف الحرف " . [٤]

إلى غير ذلك مما جاء معللا في كلامه .

---

[١] انظر : ص١٨٤.

[٢] انظر : ص٢٤٠.

[٣] انظر : ص٢٩٤.

[٤] انظر : ص١٦٢.

رابعا : افتراض بعض الأسئلة ووضع إجابة عنها :

ومـــن منهج الشارح – أيضا – في كتابه أن يفترض أسئلة ثم يضع الإجابة عنها، قاصـــدا بذلـــك شـــرح المسائل النحوية ومناقشتها ؛ حتى لا يكون هناك مجال بعد ذلك لتساؤل ينشأ على ما ذكره .

وكان يمهد لكل سؤال بعبارة : " **فإن قيل :** ... "، ثم يبدأ إجابته بعبارة : **قلنا** : ... ، أو بعبارة : " أجيب :... " .

ومن أمثلة هذا الأسلوب ما أورده الشارح عند تعريف المصنف للكلمة : **فإن قيل** : " الحـــركة الإعرابية ملفوظة موضوعة مفردة ، وليست بكلمات اتفاقا .؟ ، **أجيب** : بأن اللفظ يتناول الملفوظ حقيقة ، والملفوظ حكما " [1].

وكقولـــه فـــي تعريف الاسم : **فإن قيل** : تعريف الاسم بما ذكر منقوض بقوله : ﴿وإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا ﴾ [2]، فإن (قِيلَ) مسند إلى (آمِنُوا) وهو مخبر عنه ، وبقولهم : زَعَمُوا مَطِيةُ الكَذِبِ ؛ فإن (زعموا) مبتدأ ، و(مطيةُ الكذب) خبره .

قلـــنا : كـــل مـــن (آمنوا) و(زعموا) هاهنا محكيِ اسم لنفسه ، كما يقال : " ضـــرب" فعـــل مـــاض ، و"مـــنْ" حرف جر ، وأما نحو : تسمع ، في قولهم : " تسمع بالمعـــيدى خـــير من أن تراه "، فهو مؤول بالمصدر ، أي : سماعك بالمعيدى خير ، وعليه قوله تعالى : ﴿سَوَاءٌ عَلَيهِم أَأَنذَرْتَهُم أَم لَم تُنْذِرهُم﴾[3]، أي : إنذارك وعدمه سيان عندهم . [4].

وكقولـــه في **تعريف المعرب** : **فإن قيل** : فبم يعرف المعرب التقديري من المبنى مـــع اشـــتراكهما في عدم ظهور الإعراب ؟ وما وجه الفرق بين القسمين ؛ إذ جعلوا الأول تقديريا والثاني محليا ؟!

---

(١) انظر : ص١٦٠ من التحقيق .

(٢) من الآية رقم (١٣) من سورة البقرة .

(٣) من الآية رقم (٥) من سورة البقرة .

(٤) انظر : ص ١٦٧ من النص المحقق .

أجيب : بأن المعرب التقديري هو الذي يقدر الإعراب على حرفه الأخير ، لكن له مـــانع يمنعه من الظهور وهو التعذر كالمقصور ، أو التعسر كالمنقوص ، وأما المبنى فالمانع فيه ليس على الحرف الأخير فقط ؛ بل المانع في جملته [١].

وكقوله في المبتدأ :

فـــإن قـــيل : هو منقوض بقولك : بحسبك درهم ، فإنهم متفقون على أن قولهم : "بحسبك " مبتدأ مع أنه ليس بمجرد عن العوامل اللفظية ، وكذا قولهم : " من أحد " في قولهـــم : " مـــا في الدار من أحد " ؛ فإنهم مصرحون بأن " أحد " مبتدأ مع أنه معمول للعامل اللفظي .

أجيب عن ذلك بأن كلا من الباء . و " من " زائد فكأنه معدوم [٢].

ومن ذلك قوله في الترخيم :

وأصـــل " ثـــب " ثـــبة ، رخم بحذف التاء تحقيقا ، **فإن قيل** : هذا المثال لا يوافق التفسير السابق ؛ إذا المراد بحذف حرف ، حذف حرف من حروف الكلمة ومن أجزائها ، والتاء في الكلمة عارض ليس من أجزائها ؟

أجيب : بأنهم جعلوا التاء حرفا من حروف الكلمة تجوزا " [٣].

وكقوله في الحال :

فـــإن قـــيل : تفســـير الحـــال بما ذكر منقوض بالنعت في قوله : " ضربت رجلا راكبا ، فإن راكبا صفة " رجلا " ويصدق عليه أنه منصوب بفعل لبيان كيفية الفعل ؟! قلـــنا : كونـــه لبـــيان كيفـــية الفعل ممنوع ؛ فإن مثله لبيان كيفية الموصوف المسبوق فليتأمل "[٤].

---

(١) انظر : ص١٧٨ من النص المحقق .

(٢) انظر : ص ٢٢٦ من قسم التحقيق .

(٣) انظر : ص٢٧٣ من قسم التحقيق .

(٤) انظر : ص٢٨٨ من قسم التحقيق .

obeikandl.com

وكقوله في الاستثناء :

فإن قيل : جاءني القوم إلا زيدا ، فيه إسناد المجيء إلى القوم ، وإسناد المجيء إلى القوم معناه : أن كل واحد من آحاده ،جاء البتة ، وإذا قيل إلا زيدا فمعناه أن زيدا لم يجئ فكأنه قيل : جاءني زيد مع سائر آحاده ولم يجئ فالتناقض لازم جزما ؟!

قلنا : إسناد الفعل إلى جمع قد يكون حقيقة بأن يكون الفعل قائما بالبعض دون البعض كقولهم : بنو فلان قتلوا ، والقاتل بعضهم دون البعض ، ومدار هذا القسم على القرينة ... " [1].

ولم يكن الشارح في طريقته هذه بدعا ، فقد سبقه إليها كثير من الشراح ، وأصحاب المصنفات كالأنباري المتوفى سنة (٥٧٧ هـ) – في كتابه أسرار العربية ، وابن يعيش المتوفي عام ٦٤٣ هـ – في شرحه لمفصل جار الله ، والمحقق الرضى – المتوفى سنة ٦٨٦ هـ – في شرحه لكافية ابن الحاجب وغيرهم ممن نهجوا هذا المنهج.

خامسا : كيفية أخذه من المصادر :

تباينت طريقة الشارح في نقله من المصادر التي رجع إليها ، وأفاد منها فهو تارة **يذكر صاحب الرأي دون تعيين للمصدر** الذي استعان به ، والأمثلة على ذلك كثيرة . منها ما نقله **لسيبويه والأخفش** في دخول الفاء على خبر المبتدأ ، حيث قال :"...

وبالجملة يجب أن يعلم أن الفاء لا يجوز دخوله على خبر المبتدأ الذي ليس كذلك، وهذا عند **سيبويه** ، وأما **الأخفش** فهو يجوز دخول الفاء في كل خبر مبتدأ نحو : زيد فوجد ، و " عمرو فقتل " [2].

ومن ذلك ما نقله للخليل ، وأبي عمرو بن العلاء ، والمبرد عند العطف على المنادي المفرد أو المضاف اسما بالألف واللام ، حيث قال : إلا أن هاهنا نزاعا في الاختيار ، فالمختار عند **الخليل** الرفع ، وعند **أبى عمرو** النصب ، وأما **المبرد** فهو مع

---

[1] انظر : ص٣٠٦من قسم التحقيق .

[2] انظر : ص٢٣٦من التحقيق

الخلـــيل إن كان ذو اللام مثل الحسن في جواز النزع تارة والإثبات أخرى ، ومع أبي عمرو في مثل : " النجم والصعق " [١].

ومن ذلك ما نقله **للزجاج** في العامل في المستثنى حيث قال : "والثاني وهو قول : المبرد ، والزجاج أن العامل فيه " إلا" ... " [٢].

ومـــن ذلـــك ما نقله عن **الزمخشري والجزولي والأندلسي وأبي علي الفارسي ، وابـــن جنـــي** في العامل في الخبر حيث قال :" ... وهذا الابتداء هو العامل في الخبر أيضا ، وعليه جار الله ، والجزولي ومن تبعهما ، ونقل الأندلسي عن سيبويه أن العامل في الخبر هو المبتدأ وهو مروي عن الشيخ أبي علي والإمام أبي الفتح ابن جنى" [٣].

ومن ذلك ما نقله للإمام عبد القاهر والمطرزي حيث قال في التمييز : " وفي هذا رد علـــى الشـــيخ عبد القاهر ، وصاحب المصباح حيث عدا هذا المثال من قبيل ما يتم الاسم المفرد بالتنوين ... " [٤].

ومـــن ذلـــك –أيضـــا– نقله عن **ابن الحاجب** دون الإشارة إلى المصدر ففي الممنوع من الصرف يقول : " ... ولهذه النكتة فسر **ابن الحاجب** غير المنصرف وعقبه بحكمه فقال : وحكمه ألا كسر ، ولا تنوين " [٥].

ومـــن ذلـــك مـــا نقلـــه عن **المحقق الرضى** في المفعول به حيث قال : " فاندفع الاعـــتراض الذي أورده المحقق الرضى الأستراباذي من أن تفسيره شامل للمجرورات بواسطة حرف الجر ، وكلامنا في مطلق المفعول به " [٦].

وتـــارة نجد الشارح يذكر أراء لا يعين مصادرها ولا ينسبها إلى قائليها ، بل قد يـــنقل مواضـــع بذاتها كما فعل الشارح مع شرح الرضى للكافية ، على ما تم بيانه في المبحث السابق في مصادر الكتاب [٧].

---

(١) انظر :ص٢٦٣ من التحقيق .

(٢) انظر :ص٣١٢ من التحقيق .

(٣) انظر : ص٢٢٩ من التحقيق .

(٤) انظر : ٢٩٥ ، ٢٩٦من التحقيق .

(٥) انظر : ص٢١٠ من التحقيق .

(٦) انظر : ص٢٤٦من التحقيق وانظر : ص١٨٦ و ص ٢٤١ .

(٧) انظر : ص٦٦ من الدراسة .

obeikandl.com

وتـارة نجـد الشـارح **يذكـر المصادر معينا لها ولأصحابها** ومن ذلك قوله في الترخيم :" فسمى هذا الحذف المشهور عندهم ترخيما ؛ لأنه تخفيف اللفظ وتسهيله ، كذا ذكره **ابن الحاجب في الإيضاح** "[١] .

ومن ذلك في **الترخيم** -أيضا- قوله :"وبمثله صرح **جار الله** في المفصل ، حيث قال : ومن خصائص النداء الترخيم" [٢]

وأحيانا يذكر المصدر فقط ، ومن ذلك قوله : " والعجمة وهي كون الكلمة من غير أوضـاع العربـية ، كـذا فـي **اللـباب والمفـتاح** [٣] ، وأيضـا قولـه : "كذا في **الكشـاف** "[٤] ، وكذلك قوله : " وفي المفتاح : إذا كان الكلام عاريا عن النفي والنهي والاستفهام يسمى موجبا " [٥].

سادسا :استعانته في شرحه بالشواهد المتنوعة من القرآن الكريم ،والقراءات القرآنية ،والحديث النبوي الشريف ، والأمثال العربية ،بالإضافة إلى أشعار العرب .

أمـا الاستشـهاد بآيات القرآن الكريم ، فقد شاع في هذا الجزء من الكتاب متخذا صورا منها : **أن يأتي بالآية التي تتضمن الاستشهاد بتمامها :**

ومـن ذلك ما أورده عند حديثه عن **الممنوع من الصرف** واستشهاده على صرف نـوح وذلـك هو اللغة الفصيحة بقوله : " واللغة الفصيحة هي التي وردت في أفصح الكلام قال تعالى ... : ﴿ **كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ** ﴾ [٦].

وكقوله في **باب المرفوعات** عند حديثه عن **خبر إن** ، وعن عدم جواز تقديمه على اسـمها فـي غـير الظرف : بخلاف خبر إن فإنه لا يجوز تقدمه على اسمها في غير الظرف ، قال تعالى : ﴿ **إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ** ﴾ [٧] .

---

(١) انظر : ٢٦٩ من التحقيق ، وانظر : ص١٦٢و ص ٢٩٠ .

(٢) انظر : ص٢٦٩ من التحقيق وص٣١٩.

(٣) انظر : ص١٩٩من التحقيق .

(٤) انظر : ص٢٨٤ من التحقيق .

(٥) انظر : ص٣٦٧ من التحقيق .

(٦) الآية رقم (١٠٥) من سورة الشعراء ، وانظر : ص٢٠١.

(٧) الآية رقم (٢٥) من سورة الغاشية ، وانظر : ص١٣٦ .

obeikandl.com

وكقوله عند ذكره **لأنواع الخبر** واشتراط العائد في الخبر الجملة ، إلا إذا كانت الجملة عين المبتدأ فلا حاجة إلى العائد ، قال : " وقوله : (فَلاَبُدَّ مِن عَائِدٍ) ينبغي أن يزاد فيه قيد آخر فيقال : فلابد من عائد إذا لم تكن الجملة عين المبتدأ ؛ لئلا ينتقض بمثل : ﴿ **قُلْ هُوَ اللهُ أحَدٌ** ﴾ [1]... فإنه لا حاجة هاهنا إلى العائد [2].

إلى غير ذلك من تلك المواضع التي استشهد فيها بآيات بتمامها .

وغالبا ما **يذكر قطعة** من الآية تتضمن الاستشهاد كما في قوله في المقدمة : (وجعل قد جاء لمعانٍ) :

الأول : معنى خلق ، قال تعالى : ﴿ **جَعَلَ لَكُم السَّمْعَ والأبصَارَ والأفئِدَةَ** ﴾ [3].

الثاني : معنى صير ، قال تعالى : ﴿ **فَجَعَلَهُم جُذَاذًا** ﴾ [4].

الثالث : معنى سمى ، قال تعالى : ﴿ **وَجَعلُوا المَلاَئِكَةَ الَّذِينَ هُم عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا** ﴾ [5].

وكقوله : "والمراد بالكلمة هنا هو الكلام على وتيرة قوله تعالى : ﴿ **وَكَلِمَةُ اللهِ هِيَ العُليَا** ﴾ [6].

وكقوله – أيضا – في المقدمة : " والباء هي السببية على وتيرة قوله تعالى : ﴿ **فَبِظُلمٍ مِنَ الذينَ هَادُوا** ﴾ [7].

وكقوله في **علامات الاسم** : " وأما قوله تعالى : ﴿ **يَومَ يَجمَعُ اللهُ الرُسلَ** ﴾[8] فالمضاف إليه في الحقيقة هو المصدر .

---

[1] الآية رقم (١) من سورة الإخلاص .

[2] انظر : ص٢٣٢ .

[3] من الآية رقم (٢٣) من سورة الملك ، وانظر : ص١٤٥ .

[4] من الآية رقم (٥٨) من سورة الأنبياء ، وانظر : ص١٤٥.

[5] من الآية رقم (١٩) من سورة الزخرف ، وانظر : ص١٤٥.

[6] من الآية رقم (٤٠) من سورة التوبة ، وانظر : ص١٤٥ .

[7] من الآية (١٦٠) من سورة النساء وانظر : ص١٤٥ .

[8] من الآية رقم (١٠٩) من سورة المائدة وانظر : ص١٦٨.

openkanari.com

وكقولـــه فـــي **الممنوع من الصرف** مستشهدا على أن نوحًامصروف منون : " واللغـــة الفصيحة هي وردت في أفصح الكلام ، قال تعالى : ﴿ **إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا** ﴾ [١]. وقال تعالى : ﴿ **وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا** ﴾ [٢].

وكاستشـــهاده علـــى كـــون **التمييز** مفعولا في المعنى بقوله تعالى : ﴿ **وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا** ﴾ [٣].

إلى غير ذلك من المواضع التي استشهد فيها الشارح بجزء من آية [٤].

وأحيانا **يقتبس من القرآن الكريم** مستشهدا بذلك على معنى في نفسه . ومن ذلك قولـــه في المقدمة بعدما ذكر كتابه وتسميته له بـــ " الرشاد في شرح الإرشاد " ثم الثناء عليه ، يقول : ﴿ **إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ ، وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ** ﴾ [٥].

و استشهد الشارح بالقراءات القرآنية ، وذلك في أربعة مواضع :

مـــنها مـــا جـــاء عند حديثه عن **الممنوع من الصرف** لصيغة منتهى الجموع ، وجـــواز صـــرف مـــالا ينصـــرف للتناسب قال : ﴿ **سَلَاسِلَاً** ﴾ منون لمكان التناسب لقولـــه : ﴿ **وَأَغْـــلَالاً** ﴾ ، وهذا ما يقال في هذا المقام أن التنوين قد يكون على الجوار كالجر" . [٦]

ومـــن ذلـــك قولـــه في **باب المنصوبات في حذف المنادى** لقيام قرينة : كقوله تعالى : ﴿ **أَلَا يَا اسْجُدُوا** ﴾ ، أي : ألا يا قوم اسجدوا فـــ " ألا "هذه بتخفيف اللام حرف تنبيه ، و "يا" حرف نداء [٧].

---

[١] من الآية رقم (١) من سورة نوح وانظر : ص٢٠١ .

[٢] من الآية رقم (٧٧) من سورة هود وانظر : ص٢٠١ .

[٣] من الآية رقم (٢) من سورة القمر وانظر : ص٣٠١.

[٤] انظـــر : الصـــفحات ١٤٧، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٣، ١٩١، ٢٠٣، ٢٢٥، ٢٣٦، ٢٤٣، ٢٤٧، ٢٥٣، ٢٦٧، ٢٨٤، ٣٠١ .

[٥] الآيتان رقم (٨٧ ، ٨٨) من سورة ص ، وانظر : ص١٤٣.

[٦] انظر : ص٢١٤ .

[٧] انظر : ص٢٦٨ .

obeikandl.com

وكحديثه في باب المنصوبات في الاستثناء عن المستثنى المنفى المقدم على المستثنى منه ، وبـــيان أنـــه يجوز فيه وجهان : النصب على الاستثناء ، والرفع على البدلية ، قال :" وعليه قوله – عز وعلا – : ﴿ **ما فَعَلُوه إلاَّ قَليلٌ** ﴾ ، و﴿ **إلاَّ قَليلاً** ﴾ [١]

ومن ذلك ما ورد – أيضا– في باب المنصوبات في خبر (ما) و (لا) المشبهتين بليس ، واستشهاده بما نقله عن الزمخشري في قوله : " التشبيه لغة أهل الحجاز ، وأما بنو تميم فيرفعون ما بعدها على الابتداء ، ويقرأون : ﴿ مَا هَذَا بَشَرٌ ﴾ [٢].

– أما الحديث الشريف فقد استشهد به البِسْطَامِي في عدة مواضع :

منها ما جاء في **المقدمة** عندما استشهد على أن الكلمة تأتي بمعنى الكلام ، وهو المعـــنى المراد من كلام المصنف حيث يقول : " والمراد بالكلمة هنا هو الكلام ، على وتيرة قوله تعالى : ﴿ **وَكلِمَةُ اللهِ هِي العُلْيا** ﴾ [٣] ، أي : كلامه ، وفي الحديث : الكَلِمَةُ الطَّيِّبةُ صَدَقَةٌ ، أي : الكلامُ الطيبُ " [٤].

ومن ذلك ما جاء في **المقدمة** – أيضا – عند تعليقه على قول المصنف (محمد) المـــبعوث لمحاسن (الأفعال) ، قال : أي : لتكميل محاسن الأفعال : على ما قال صلى الله عليه وسلم : "بعثت لأتمم مكارم الأخلاق " [٥] .

---

[١] انظر : ص٣٠٩.

[٢] انظر : ص ٣١٩ .

[٣] من الآية رقم (٤٠) سورة التوبة .

[٤] انظر : ص ١٤٥ .

[٥] انظر : ص ١٥١ .

obeikandl.com

ومن ذلك ما جاء عند حديثه عن **تقديم خبر إن على اسمها** إذا كان الخبر ظرفا ، وجعل التقدم ضربان حيث قال : والواجب هو : ما كان الاسم نكرة نحو : "إنّ مِن البَيانِ لَسِحْرًا" [1] .

استشهاد الشارح بأمثال العرب :

وكما استشهد الشارح بالحديث النبوي الشريف ، استشهد بأمثال العرب ، وذلك في ثلاثة مواضع :

منها قوله – عند شرحه **لتعريف المصنف للاسم** – : وأما نحو : تسمع في قولهم: تَسْمَعَ بالمُعَيدِيِّ خير من أن تراه ، فهو مؤول بالمصدر ، أي : سماعك بالمعيدي خير [2].

ومنه قوله في **الممنوع من الصرف** عند ذكره لباب قطام : "إلا ما كان آخره راء فإن تميما وافقوا الحجاز في بنائه ومنه قولهم : مَنْ دَخَلَ ظَفَارِ حَمَّرَ "[3] .

ومن ذلك ما جاء عند حديثه عن **خبر إن** وتقدمه على اسمها إن كان ظرفا : "والواجب هو : ما كان الاسم نكرة نحو : إنَّ مِنَ البَيانِ لَسِحرًا " [4] .

وكما استشهد الشارح بأمثال العرب ، ذكر –أيضا– لغاتهم ، ومن ذلك قوله في **الأسماء الستة** ذاكرا لغة القصر والنقص : " وينبغي أن يعلم أن هذا – أعني ما ذكره المصنف – رحمه الله – من أن إعراب هذه الأسماء بالحروف – مبني على مذهب الجمهور ، وإلا ففيه قولان آخران مشهوران :

الأول : أنها مقصورة إعرابها بالألف في الأحوال الثلاثة كلها وعليه قوله :

إنَّ أَبَاهَا ، وَأَبَا أَبَاهَا ∴ قَد بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا .

الثاني : أن إعرابها بالحركة ، وإن كانت مضافة يقال : جاءني أبه ، ورأيت أبه ، ومررت بأبه [5] .

---

[1] انظر : ص ٢٣٧ .

[2] انظر : ص ١٦٧ ، ٢٢٥ .

[3] انظر : ص ١٩٣ .

[4] انظر : ص ٢٣٧ .

[5] انظر : ص ١٨٠ ، ١٨١ .

ومن ذلك قوله في **الممنوع من الصرف** للعملية والعدل : " ومن قبيل العدل باب قطام في تميم ؛ فإنه معرب غير منصرف عندهم ، وفي الحجاز مبني على الكسر وعليه قوله :

إذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا ∴ فَإنَّ القَولَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

إلا ما كان آخره راء ؛ فإن تميماً وافقوا الحجاز في بنائه ، ومنه قولهم : مَنْ دَخَلَ ظَفَارِ حَمَّرَ ، إلا قليلا منهم " [١] .

ومن ذلك ما نقله عن صاحب التعليق – الإسفراييني– ليوضح معنى المثل القائل من دخل ظفار حمر : "... واحدا من العرب دخل على بعض ملوك حمير؛ فقال له الملك : ثب ، وهو بلغة حمير "اقعد" فوثب الرجل ، فخجل الملك وقال ليس عندنا عربيتك مَنْ دَخَلَ ظَفارِ حَمَّرَ ، أي تكلم بلغة حمير[٢] .

ومن ذلك ما أورده في **باب المرفوعات** في خبر لا التي لنفي الجنس حيث يقول : " وبنو تميم لا يثبتون خبر (لا) التي لنفي الجنس ، فقولهم : لا أهل ولا مال ، عندهم معناه : انتقى الأهل والمال ، فلا حاجة له إلى الخبر ، فالخبر عندهم ليس بثابت ، وإثبات الخبر مذهب أهل الحجاز ، وهي اللغة العليا [٣] .

ومن ذلك –أيضا – ما جاء في **باب المنصوبات** في خبر (ما) ، و (لا) المشبهتين بـ " ليس " حيث نقل كلام الزمخشري مستشهدا به في هذا الموضع يقول : التشبيه لغة أهل الحجاز ، وأما بنو تميم فيرفعون ما بعدها على الابتداء ، ويقرأون : (مَا هَذَا بشرٌ) [٤].

ومن ذلك – أيضا – ما جاء في باب المنصوبات في **الاستثناء** بـ (سوى) حيث يقول : وفي سوى لغات : فتح السين مع المد ، وكسر السين مع القصر ، وكل منهما لغة مشهورة ،وكسر السين مع المد ، وضم السين مع القصر [٥] .

---

[١] انظر : ص ١٩٣ .

[٢] انظر : ص ١٩٤ .

[٣] انظر : ص ٢٣٨، ٢٣٩ .

[٤] انظر : ص ٣١٩ .

[٥] انظر : ص ٣١٣ ، ٣١٤ .

obeikandi.com

أما استشهاد الشارح -رحمه الله - **بالشواهد الشعرية في كتابه** فقد جاء على صور منها :

-أن يذكر الشاهد كاملا ومن ذلك قوله في **الأسماء الستة** إن فيها لغتين غير الإعراب بالحروف ، منها القصر ، وإعرابها بالألف في الأحوال الثلاثة كلها وعليه قوله :

إنَّ أَبَاهَا ، وَأَبَا أَبَاهَا ∴ قد بَلغَا فِي المَجدِ غَايَتَاهَا .[1]

ومن ذلك قوله في **الممنوع من الصرف** واستشهاده على صرف الممنوع بقول الشاعر:

تَضَوَّعَ مِسْكاً بَطْنُ نَعْمَانَ إذْ مَشَت ∴ بِه زَينَبٌ ، فِي نِسْوَةٍ عَطِرَاتِ .[2]

وقد جاء ذلك في ثلاثة عشر بيتا

ومن استشهاده بالشواهد الشعرية -أيضا - أن يذكر شطرا من الشاهد صدرا ، أو عجزا مكتفيا بإيراد موضع الشاهد ، ومن ذلك قوله في علامات الاسم مستشهدا على أن دخول اللام على الفعل شاذ : " أو لام التعريف ، أي : تعريف مدلوله ، أي : تعينه بحيث لا يلتبس على السامع ، وأما قوله :

..... ∴ **وَمِنْ جُحْرِه بِالشِيحَةِ اليَتَقَصَّعُ** [3]

فشاذ لا اعتداد به .

ومن ذلك ما جاء في علامات الاسم قال : (أو حرف الجر) وأما قوله :

واللهِ مَا لَيلِى بِنَامَ صَاحِبُه ∴ .....

فمن قبيل إقامة الصفة مقام الموصوف ، أي : ما ليلي بليل نام صاحبه فيه[4]

ومنه قوله في الممنوع من الصرف : " ... من قبيل قولهم :

عَلَّفْتُها تِبناً وماءً بَارِدًا ∴ ..... .[5]

---

[1] انظر : ص ١٨٠ .

[2] انظر : ص ٢١٤ .

[3] انظر : ص ١٦٩ .

[4] انظر : ص ١٦٨ ، ١٦٩ .

[5] انظر : ص ١٨٧ .

obeikandl.com

وقد جاء ذلك في خمسة شواهد :

وأحـيانا **يضـمن كلامـه بيـتا مـن الشعر** دون أن يشير إلى ذلك كقوله في المقدمـة : "فناجيـت ذرعـي أن أشرحه شرحا يميط خفاءه ، ويبين رموزه ، وإشارته وإيماءه فخاطبني بقوله :

أَرَاكَ عَلَى شَفَا خَطَـرٍ مَهُولِ ∴ بِمَا أَوْدَعْتَ رَأسَكَ فِي فُضُولِ . (١)

وهو بيت شعر من قصيدة لبديع الزمان يرد بها على أحد الشعوبيين في حضرة الصاحب بن عباد (٢) .

قـد ينسب الشارح – رحمه الله – البيت إلى الشاعر الذي قاله ، وقد فعل ذلك فـي أربـع مـرات ، ففي الممنوع من الصرف عند حديثه عن المصروف للضرورة يقول : "قال العميري :

تَضَوَّعَ مِسْكاً بَطْنُ نَعْمَانَ ، إِذْ مَشَتْ ∴ بِهِ زَيْنَبٌ فِي نِسْوَةٍ عَطِرَاتِ. (٣)

وكقولـه في المفعول المطلق : " قال الإمام المرزوقي – رفع الله درجته – في قوله : –

صَفَحنَا عَـن بَنِـي ذُهْـلٍ ∴ وَقُلْنَا : القَـومُ إخـوَانُ

عَسى الأيام أنْ يَـرجِعْـنَ ∴ قَومـاً كَالـذي كَانُـوا. (٤)

وكنسبته بيتين لامرئ القيس ، الأول في الحال ، وهو قوله : "قال أمرؤ القيس:

وَقَدْ أَغتَدِي وَالطَّيرُ فِي وُكُنَاتِهَـا ∴ بِمُنْجَرِدٍ قَيدِ الأَوَابِدِ هَيكَـلِ .(٥)

والثانـي : فـي التميـيز عـند حديثه عن مجيء بعض أنواع التمييز مجرورا يقول:" كقولهم : قال –عز من قائل – ، وقال امرؤ القيس :

فَيالَكَ مِنْ لَيلٍ كَأَنَّ نُجُومَـهُ ∴ ..... (٦)

---

(١) انظر : ص ١٤٢.

(٢) انظر : ص ١٤٢ ، وانظر : مقدمة الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ٤٨/١ ، ٤٩ .

(٣) انظر : ص ٢١٤ .

(٤) انظر : ص ٢٤٢.

(٥) انظر : ص ٢٨٨ .

(٦) انظر : ص ٢٩٣ .

وغالبا ما **يأتي بالشاهد دون أن ينسبه** إلى قائله ويصدر البيت بقوله : نحو ، وعليه قول من قال ، وعليه قوله ، وأما قوله ، ولقد صرح بهذا المعنى من قال ، مثل ... إلخ .

أما تصديره الشاهد بقوله : (نحو) : فقد جاء في **باب الاستثناء** عند حديثه عن المستثنى المقدم على المستثنى منه يقول : نحو :

وَمَالِي إلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ ∴ وَمَالِي إلاَّ مَشْعَبُ الحقِ مَشْعَبُ. (١)

ومن ذلك ما جاء في **باب النداء** عند حديثه عن المنادى المضارع للمضاف يقول :" أو ظرفا نحو :

أَلاَ يَا نَخْلَةً مِن ذاتِ عِرقٍ ∴ عَلَيكِ وَرَحمَةُ اللهِ السَّلامُ. (٢)

ومن ذلك قوله في **الممنوع من الصرف** عند حديثه عن صرف الممنوع للضرورة يقول : نحو:

أَعِدْ ذِكْرَ نَعمانٍ لَنَا إنَّ ذِكْرَه ∴ هُو المِسْكُ مَا كررتَه يَتضَوَّعُ. (٣)

أما تصديره الشاهد بقوله : وعليه قول من قال : فقد جاء في موضوع واحد وهو قوله في **الممنوع من الصرف في باب قطام** .. وعليه قول من قال :

فَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارِ ∴ فَهلَكَتْ جهرةً وَبَارُ. (٤)

وتصديره البيت بقوله : وعليه قوله ، جاء في موضعين: الأول قوله في الممنوع من الصرف : وعليه قوله :

إذَا قَالَتْ حَذَام فَصَدِقُوهَا ∴ فَإنَّ القَولَ مَا قَالَتْ حَذَامِ . (٥)

والثاني : في الأسماء الستة حيث يقول في اللغات الواردة فيها: وعليه قوله :

إنَّ أَبَاهَا ،وَأَبَا أَبَاهَا ∴ قَدْ بَلَغَا فِي المَجدِ غَايَتَاهَا. (٦)

---

(١) انظر : ص ٣٠٨ .

(٢) انظر : ص ٢٥٦ .

(٣) انظر : ص ٢١٣ .

(٤) انظر : ص ١٩٣ .

(٥) انظر : ص ١٩٣ .

(٦) انظر : ص ١٨٦ .

obeikandl.com

وجـــاء فـــي موضعين – أيضا – تصدير البيت بقوله : وأما قوله ، وذلك عند حديثه عن علامات الاسم حيث قال : (أو حرف الجر) وأما قوله :

واللهِ مَا ليلِى بِنَـــامَ صَاحِبُه ∴ .....[1]

وكقوله –أيضا– في نفس الموضوع أي : علامات الاسم : وأما قوله :

..... ∴ **وَمِنْ جُحْرِه بالشِيحَةِ اليَتَقَصْـــعُ** .[2]

أمـــا تصـــديره البيت بقوله : " ولقد صرح بهذا المعنى من قال " ، فقد جاء في موضوع واحد ، وذلك في **الممنوع من الصرف** عند تعليقه على المثل القائل : من دخل ظفار حمر .

يقول : ولقد صرح بهذا المعنى من قال :

فدَارِهِم ما دُمتَ فِي دَارِهِـــم ∴ **وارضِهِم ما دُمْتَ فِي أرضِهِـم.**[3]

وجـــاء فـــي موضـــع واحـــد تصـــديره الشاهد بقوله : "مثل" ، وذلك في باب المنصوبات عند حديثه عن **المنصوب بلا التي لنفي الجنس** يقول : مثل :

ولا أبَ وابنا مِثلَ مَرْوَانَ وابنَهِ ∴ **إذَاهُو بالمَجْدِ ارتَدَى وتَأزَرَا** .[4]

هذا وقد بقى من أسلوب الشارح ومنهجه – غير ما ذكر – أمور منها :

أن الشارح قد **ينبه على ترك المصنف لذكر خواص** ، أو شروط ، أو أمثلة أو تفسير بعض الأشياء اختصارا ، أو لوضوحها وشهرتها

مـــن ذلـــك قوله في **الأسماء الستة** بعد أن ذكر شروط إعرابها بالحروف : " والمصنف – رحمه الله – ترك هذه الشروط اعتمادا على الأمثلة ، ورعاية للاختصار الذي هو بصدده "[5] .

---

[1] انظر : ص ١٦٨ .

[2] انظر : ص ١٦٩ .

[3] انظر : ص ١٩٤ .

[4] انظر : ص ٣١٧.

[5] انظر : ص١٨٠.

obeikandl.com

ومـــن ذلك قوله في قول المصنف : (والفاعل ما أسند إليه الفعل ، أو شبهه) : "وشبه الفعل وإن كان أعم من اسم الفاعل والمفعول على – ما نبهناك عليه سابقا – ؛ إلا أنه ترك الأمثلة البواقي اعتمادا على فهم السامع [١].

ومن ذلك قوله **عند تعريفه للنداء** : " وترك المصنف تفسيره لوضوحه وشهرة أمره "[٢] .

وكقولـــه – أيضـــا – **فـــي الحـــال** : " وترك مثال شبه الفعل لظهوره وشهرة أمره " [٣].

من ذلك أن الشارح قد يحيل على مواضع من الكتاب :

مـــن ذلـــك قوله في **أنواع الإعراب** : "والإعراب : رفع ، ونصب ، وجر ، لم يذكر الجزم ؛ لأنه ليس في صنف الأسماء ، وهو إعراب الأفعال ، وقد أشرنا إليه فيما سبق [٤].

وكقولـــه فـــي **الممـــنوع من الصرف** للعلمية والتأنيث : " (والتأنيث) معناه : التأنيث المذكور المعهود المعدود في تفصيل الأسباب ، فالتأنيث عنده اسم لهذا الضرب فقط ، و أما الضرب الآخر فقد سماه باسم آخر على حده ، كما شاهدته "[٥] .

وكقوله في نفس الموضع : "والمشروط بالعلمية إنما هو التأنيث بالتاء فقط ؛ إذ التأنيـــث بالألف تأثيره حتم مقضي من غير احتياج إلى اشتراط ، إذ الألف هناك لازمة وضعا ، وهذا هو السر في أنه قائم مقام السببين ، كما سبقت الإشارة إليه [٦] .

ومـــن ذلـــك قولـــه فـــي أول **باب المنصوبات** : "قد سبق في المرفوعات وجه الإعراب، فالمنصوبات كالمرفوعات فلا حاجة إلى الإعادة " [٧] .

---

[١] انظر : ص ٢٢٠ .
[٢] انظر : ص ٢٥٤ .
[٣] انظر : ص ٢٨٩ .
[٤] انظر : ص ١٧٨ .
[٥] انظر : ص ١٩٦ .
[٦] انظر : ١٩٧ .
[٧] انظر : ص ٢٤٠ .

obeikandl.com

وكقولـــه في **المفعول به** : " (المفعول به) أي : الذي فعل به ، فالضمير راجع إلى الألف واللام ، كما نبهناك عليه " [١] .

ومنه ما قاله في الحال عند شرحه لقول المصنف : (مثل : جاءني زيد راكبا ، وزيـــد في الدار قائما ، قال : " ذكر مثالين ؛ إذ الأول : مثال لما يكون الحال منصوبا بالفعل .

والثانـــي : مـــثال لما كان منصوبا بمعنى الفعل ، فإن قوله : في الدار ظرف مستقر ، وهو عامل معنوي كما نبهناك عليه " [٢] .

وكقوله في حديثه عن **التمييز** : " وكل مبهم لا ينصب التمييز بدليل أنه لا يجوز أن يقال : "عندي الراقود خلا ، على ماصرحوا به ، ونبهناك عليه فيما سبق [٣] .

قـــد يقوم الشارح – رحمه الله – باختصار وتلخيص ما سبق أن شرحه ، كما فعل في **باب المنصوبات** في مبحث المفعول فيه ، حيث قال بعد انتهائه من الحديث عنه وشرح كلام المصنف . فهذه ستة أمور ، ثم لخص ما سبق أن شرحه [٤].

وعلـــى طـــريقة علمـــاء عصره في التأليف ، والتصنيف والذين زخرت كتبهم الـــنحوية بمصـــطلحات المـــنطق ، والفلسفة ، وعلم الكلام وأساليب المعاني ، والبيان وغيرها نجد الشارح يضمن كتابه بألفاظ الحد والجنس والنوع [٥]، والأثر والمؤثر [٦]، والدور[٧] والتشبيه والاستعارة [٨] وبراعة الاستهلال[٩] ، والترشيح[١٠] ، والتخييل[١١] ، وأورد فيه نصا فارسيا [١٢].

---

[١] انظر : ص ٢٤٥ .
[٢] انظر : ص ٢٨٨ ، ٢٩٨ .
[٣] انظر : ص ٢٩٩ .
[٤] انظر : ص ٢٨٠ .
[٥] انظر : ص ١٦٤ ، ١٦٥.
[٦] انظر : ص ٢١١ .
[٧] انظر : ١٩٢ .
[٨] انظر : ص ١٤٨ .
[٩] انظر : ص ١٤٥ .
[١٠] انظر : ص ١٤٩ .
[١١] انظر : ص ١٤٨ .
[١٢] انظر : ص ١٩٤ .

قــد يأتــي فــي كلامه بما يدل على اعتداده ، واعتزازه بشخصيته العلمية كأن يقول : "والحق عندي " .

ومن ذلك ما جاء في **باب المنصوبات** في الحال حيث يقول:"فالحق عندي أن كل حال هي هيئة لفاعل أو لمفعول لفظا أو معنى "[١] .

وكقولــه فــي **التمييز** بعد أن أورد كلام الشيخ عبدالقاهر ، وصاحب المصباح (المطــرزي) فــي أن المثال القائل : ما في السماء موضع كف سحابا ، مثال للتمييز المفرد التام بالتنوين ، ثم اعتراض صاحب اللباب (الإسفراييني) على ذلك ، وعده هذا المــثال ممــا يــتم بالإضافة ، يقول الشارح : "والحق –عندي –، أن كلام الشيخ هو الصواب الذي لا عدول عنه ... " [٢] .

ولــيس أدل علــى اعتداده بشخصيته العلمية من عدم متابعته للتفتازاني في كل الأحــوال ، بل كان يتعقبه ناقدا ، أو مستنكرا أو معارضا ، نجده في **تعريف المصنف للــنحو** بأنه : معرفة أحوال أواخر الكلم من جهة الإعراب [٣] . يصف هذا التعريف ، بأنــه ظاهــري : بل يسمه بالقصور ، ويعلل كلامه بأمور يرد بها على هذا التعريف كدخــول البناء في هذا التعريف ، وكدخول معرفة العرب بحسب السليقة [٤] ، ثم يأتي بتعريف من عنده لا يرد عليه إشكالات ويسمى هذا الأمر"**تحقيق**".

وأحيانا يذكر أراء العلماء في قضية ما **ويتتبع هذه الآراء بالنقد ثم يختار** منها رأيــا ، كقوله في العامل في الاستثناء بعد أن أورد آراء العلماء : "والمختار عندي هو الرأي الثاني ... " [٥] .

---

[١] انظر : ص ٢٩١ .

[٢] انظر : ص ٢٩٧ .

[٣] انظر : ص ١٥٥ .

[٤] انظر : ص ١٥٧ ، ١٥٨.

[٥] انظر : ص ٣١٣ .

obeikandi.com

المبحث الثالث :

وقفة مع الشيخ البسطامى فى كتابه :

" الرشاد في شرح الإرشاد "

obeikandl.com

كتاب "الرشاد في شرح الإرشاد " لمؤلفه على بن محمد الشاهرودي البسطامي شرح رفيع الشأن ، عظيم المكانة في منهجه ، وأسلوبه ، وطريقة عرضه .

إلا أنني وجدت بعض الأمور التي تتطلب مراجعة بين يدي هذا الكتاب لتسجيل بعض وجوه النقد – التي أحسبني رأيتها بالكتاب ، والتي تتلخص في الآتي :

أولا : قد تبدو عبارته – أحيانا– غير واضحة ، كقوله في قول المصنف : (المنصوبات وهي : المفعول المطلق ، وبه) : وبه معطوف على المطلق ، أي : المفعول به ،فإن قيل : كيف يصح عطفه عليه ، والأول صفة دون الثاني ، ولأنه عطف على جزء الكلمة ؛ إذ هو اسم بل هو عطف للجزء على الجزء ؟ قلنا : الثاني – أيضا – وصف وكذا أخواته ، ويجوز في الأسماء ملاحظة المعنى الأصلي [1] .

ثانيا : تأثر الشيخ البسطامي تأثرا واضحا بثقافة عصره ، حيث كان أسلوبه يصطبغ في بعض الأحيان بالمنطق ؛ لذا جاءت بعض تعبيراته ، في بعض المواضع من هذا الكتاب يشوبها الغموض والتعقيد ، مثال ذلك ما جاء في الممنوع من الصرف حيث يقول : فإن قيل ما الفرق بين العدل التحقيقي ، والعدل التقديري؟ قلنا : مرادهم بالعدل التحقيقي : هو الذي قام عليه دليل غير منع الصرف ، أي : يكون هناك دليل على اعتبار العدل فيه سوى كونه ممنوعا من الصرف ، والتقديري ألا يكون هناك دليل على اعتبار العدل فيه سوى كونه ممنوعا من الصرف ، فإن قيل : هذا دور ؛ إذ الحكم إنما ثبت بالعلة ، فإن ثبتت العلة بالحكم كان دورا ؟!

قلنا : الحكم نفسه ثابت بنفس السبب ، والعلم بالسبب ثابت بنفس الحكم فلا دور [2].

---

[1] انظر : ص٢٤٠ .

[2] انظر : ص ١٩٢ .

ثالثا : نسب للإمام عبدالقاهر الجرجاني القول بأن المفعول معه منصوب بالواو ، مع أن الشيخ عبدالقاهر قد صرح في المقتصد بأن المفعول معه منصوب بالفعل بواسطة الواو ، وكذلك فعل في الجمل [١] .

رابعا : نسب الشارح للمبرد القول بأن العامل في الاستثناء هو (إلا) وحدها ، إلا أن ذلك يخالف رأي المبرد ، فهو يرى أن العامل هو الفعل المحذوف و (إلا) بدل من هذا الفعل ودليل عليه ، كما يفهم من قوله في المقتضب والكامل [٢] .

خامسا : نسب لابن جني القول بأن الخبر يرتفع بالمبتدأ وحده ، وما نسبه الشارح لابن جني غير صحيح ، فقد صرح في الخصائص بقوله : "... فأما خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه ؛ لأن رافعه ليس المبتدأ وحده ؛ وإنما الرافع له المبتدأ والابتداء جميعا " [٣] .

سادسا : كما نسب للمبرد القول بأنه يختار الرفع كالخليل في المعطوف ذي اللام ، إذا جاز نزع اللام عنه ، نحو : يا زيد والحسن ، لإمكان جعله منادى مستقلا .

أما إذا كان هذا المعطوف لا يجوز نزع اللام عنه ، نحو : " يا زيد والصعق فإن المبرد يختار فيه النصب كأبي عمرو ، لامتناع جعله منادى مستقلا .

إلا أن المبرد لم يقل بذلك ، وإنما حكى الخلاف السابق بين الخليل وأبي عمرو فقط [٤].

سابعا : قد يحيل على موضع من الكتاب وهو غير موجود ، ولم يسبق أن ذكره ، كما قال في **باب المنصوبات** في جواز حذف حرف النداء يقول : " (وأي) أي : يجوز حذف النداء من العلم ، ومن أي : فقوله : وأي ، مجرد معطوف على مقدر قبله ، كما أرشدناك إليه [٥] .

---

[١] انظر : ص ٢٨٥ تعليق (٢) .
[٢] انظر : ص ٣١٢ تعليق (١) .
[٣] انظر : ص ٢٢٩ تعليق (٦) .
[٤] انظر : ص ٢٦٣ تعليق (١) .
[٥] انظر : ص٢٦٨ تعليق (٢) .

obeikandl.com

ثامنا : قد يستطرد في شرحه لجزئية صغيرة من كلام المصنف إلى الحد الذي يجعله يأتي بكلام كثير ، يشعر القارئ النحوي أن كلامه هذا إلى الرياضة العقلية أقرب. كقوله في قول المصنف في **أنواع الكلمة** : (وأنواعها ثلاث : اسم ، وفعل ، وحرف ": ولم يقل : **وهي** : اسم ، وفعل ، وحرف[١] ... لنكت :

الأولى : تشويق السامع بواسطة الإجمال أولا ، والتفصيل ثانيا ؛ إذ الشيء بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب .

الثانية : تمكنه في النفس زيادة تمكين ؛ إذ الشئ إذا ذكر مبهما ثم ذكر مفصلا كان أوقع في النفس .

الثالثة : تكميل لذة السامع ؛ إذ الإدراك لذة ، والحرمان منه مع الشعور ببعضه ألم ، فإن المجهول من جميع الجهات والاعتبارات لا ألم في الجهل به ، وأما إذا حصل الشعور به بوجه دون وجه تشوقت النفس إلى العلم به ، وتألمت بفقدانه ، فإذا حصل لها العلم به كملت لذة العلم ، فها هنا لذتان : لذة الوجدان ، ولذة الخلاص من الألم ، واللذتان خير من لذة واحدة ...

ويستمر في ذلك إلى أن يأتي بنكتة رابعة ، وخامسة [٢] .

تاسعا : قد ينقل مواضع وآراء للعلماء – بنصها – يضمنها كلامه دون أن يشير إلى ذلك ، كما فعل مع شرح الرضي للكافية [٣] .

عاشرا : قد يشتد في لغته – عند نقده لآراء من سبقوه من العلماء – كما فعل مع عصام الدين الإسفراييني، حيث وصف أفكاره بالفساد ، ووسم خياله وطرحه العلمي بالوهن ، ثم وصمه بالتخبط المريع ، وحكم عليه بتزييف الأقوال الصحيحة [٤] .

---

[١] انظر : ص ١٦٣.

[٢] انظر : ص ١٦٤.

[٣] انظر : ص ١٩١ تعليق (٣) ، ١٩٢ تعليق (١) ، ٢٣٧ تعليق (٣) ، ٢٤١ تعليق (١) ، ١٨٧ تعليق (٤) ، ٣١٦ تعليق (٣) .

[٤] انظر : ص ٣٠٠ تعليق (٣) .

openkanal.com

حـــادي عشر : في الكتاب بعض الأخطاء النحوية -كالتي تتعلق بعود الضمائر تذكيرا وتأنيثا - ، ومنه قوله : " ... فأتبعت حركة المنادى حركة الابن ولم تعكس لأن حركة الابن إعرابية **وهو** النصب لكونه مضافا ... " [١] أهـ .

والصحيح **وهي** النصب .

وكقولـــه : " ... الإعـــراب فـــي اللغـــة الإبانة ، والإظهار سميت **بها** الحركة المخصوصة المعلومة .... "[٢] ، و الصحيح سميت **به** .

ومـــن ذلك : قلب **التاء** في أول المضارع - والتي يستقيم المعنى بها -إلى "**ياء**" كقوله : " ... وأسقط القيد الآخر الذي ذكره ابن الحاجب حيث قال: شرطها أن **يكون** علما في العجمية ... " أ هـــ [٣] والصحيح أن **تكون** " .

وكقولـــه : " ... وتـــاء التأنيـــث الساكنة بالرفع ؛ لأنه صفة للمضاف ، والتقييد بالساكنة احتراز عن المتحركة ؛ فإنها **يلحق** الاسم نحو مسلمة وقائمة " أهـــ [٤] و الصحيح "فإنها **تلحق** " .

وكقولـــه : " ... وبهـــذا يظهر أن الحال إن كانت جملة فهي لا **يكون** إلا جملة خبرية البتة ... " أ هـــ [٥] . والصحيح فهي لا **تكون** إلا جملة .

ومن ذلك السهو عن صحة الإعراب : كقوله في شرح مقدمة المصنف :" وفاعل (المضـــموم) ، (فتح) الأرجاء " [٦] ، و (المضموم) اسم مفعول ، وليس بفاعل ، وعليه فـــ (فتح الأرجاء) نائب فاعل لإسم المفعول وليس بفاعل [٧].

---

[١] انظر : ص ٢٦٧ تعليق (١).

[٢] انظر : ص ١٥٨ تعليق (١) .

[٣] انظر : ص ١٩٩ تعليق (٩) .

[٤] انظر : ص ١٧١ تعليق (٢) .

[٥] انظر : ص ٢٩٢ تعليق (١) .

[٦] انظر : ص ١٥٣ .

[٧] يمكن الاعتذار عن هذا الأمر بأن هذه الأمور تحدث من ناسخ الكتاب وليس من مؤلفه .

obeikandl.com

ثاني عشر :تابع الشارح المصنف ولم يذكر (اسم كان) ؛ في المرفوعات ، وكان الواجب عليه أن يستدرك على المصنف اسم كان فإنه -أيضا-من المرفوعات [1]

وبعد .. فهذه بعض الملحوظات التي رأيت أن أذيل بها قسم الدراسة لتكتمل الفائدة ، وقد نظرت فيها بعين الدارس المبتدئ لا ببصيرة الناقد المتخصص ، وهي لا تقلل من أهمية الجهد الفائق الذي بذله الشيخ البِسْطَامِي في شرحه لكتاب التفتازاني " إرشاد الهادي " فلم يسلم عالم من هفوة ، ولا عظيم من زلة ، وجلَّ من لا يخطئ ولا يزل ، من له الأمر ، وبيده ملكوت كل شئ ، وهو على كل شئ قدير .

---

[1] انظر : ص ٢١٧ تعليق (٣) .

obeikandl.com

المبحث الرابع

موازنة بين " الرشاد في شرح الإرشاد " للبسطامي

وغيره من الشروح

obeikandl.com

موازنة بين " الرشاد في شرح الإرشاد " للبِسْطامي وغيره من الشروح .

لـم يقم الشيخ على البِسْطَامي – وحده – بشرح مختصر " إرشاد الهادي " في الـنحو ، للسـعد التفتازاني ، بل كثرت شروح هذا المختصر حتى بلغت – كما أخبر أصحاب التراجم – أحد عشر شرحا. وقد سبق الحديث عنها وعن أصحابها [1].

وإن كـان قـد سبق دراسة كتاب " الرشاد في شرح الإرشاد " للشيخ البِسْطَامي بالتفصـيل ، إلا أنه يجدر بنا أن نعقد مقارنة –موجزة– بينه وبين بعض هذه الشروح: وهـي " **المرشد** " . لشمس الدين محمد بن محمد بن محمود البخاري ، الحنفي المدعو بالشيخ البخاري .

" **وتوضـيح الإرشـاد** "، وهـو شرح لمحمد المدعو بـ (أمير جان) التبريزي "**والرشاد في شرح الإرشاد** " لابن الشريف الجرجاني .

وقـبل أن أعقـد هـذه المقارنـة أود أن أشـير إلـى أن هذه الشروح اتفقت في أشياء.

أولا : حـرص كـل شارح من شراح هذا المختصر على أن يذكر في مقدمة شرحه اسـمه ، واسـم كـتابه ، والباعث على وضعه ، والمنهج الذي سيتبعه في هذا الشرح .

ففـي " **توضيح الإرشاد**" **يقول صاحبه** : " ... إن كتاب الإرشاد للحبر الإمام ، والـبحر الهمـام .. مسعود ابن عمر المدعو بسعد التفتازاني كتاب وجيز ، عند طلاب الـنحو عزيز ؛ إذ بين فيه خلاصة علم الإعراب .. فأردت أن أعرب – أولا – وجوه إعـراب لفظـه المتين ، وأبرز – ثانيا – كنوز معانيه على وجه التوضيح والتبيين ، رجـاء أن يـنفع بـه الهادي الرشيد المسترشدين ، ويجعله ذخرا ليوم الدين ، **وسميته بالتوضيح** ، لإرشاد العباد ... " [2].

---

[1] انظر : ص٢١ من الدراسة .

[2] الورقة رقم (٢) أ من المخطوط وهو نسخة وحيدة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٦٥) .

obeikandl.com

وفـــي مقدمـــة "**المرشد في شرح الإرشاد** " يقول صاحبه : " ... فيقول الداعي (محمـــد بن محمد بن محمود) المدعو الشيخ البخاري ... لما كان في علم النحو كتاب الإرشـــاد ، الدلـــيل الهادي إلى الرشاد والسداد ، لفريد الدهر الشيخ الصمداني ، ووحيد العصر العلامة التفتازاني ، تغمده الله – سبحانه – بغفرانه ، وأسكنه في بحبوحة جنانه ، ظـــريف التأليف ، لطيف التصريف ، أحسن كتبا أنجب نجبا ، أوجز عبارة ، وأعظم إشـــارة ، وأحفظ من الخلل ... حررت له شرحا يكشف خباياه ... ويوضح عباراته ، ويفصـــح إشاراته ، ويظهر كنوزه ، ويبين رموزه ، ليستفيد من آثاره من طلب الرشاد ،ويستضئ من أنواره من وهب السداد، ولما فضضت الخاتم بالاختتام من هذا المقال ، سميته : مرشدا ، لتحقق الإرشاد به على الكمال ... " [1].

وفي مقدمة "**الرشاد في شرح الإرشاد** " لابن الشريف الجرجاني يقول صاحبه: " ... فـــيقول الفقير إلى الله الغني ، محمد بن شريف الحسيني ... إن مختصر "الإرشاد الهادي" المنسوب إلى المولى الفاضل ... جامع المعاني ، المدعو بسعد الدين التفتازاني .. قـــد فصـــل فيه من لباب الإعراب لبه وركب في طبائع ذوي الألباب حبه ، يحتوي علـــى أمهـــات الغـــرر الـــنحوية ، رامـــزا إلى دقائقها ، وينطوي على مهمات الدرر الإعرابية، ملوحا إلى حقائقها ، تقرير وصيف ، وتحرير لطيف ، فحداني ذلك إلى أن أشرحه شرحا متينا ، وأفتح مغاليق أبوابه فتحا مبينا ، أبين فيه ألفاظه ومعانيه ، وأمهد فـــيه قواعـــد النحو ومبانيه ، وسميته بـــ " **الرشاد في شرح الإرشاد** " ، وسألت الله – تعالى – أن ينفع به المسترشدين ، ويجعله لي نافلة إلى يوم الدين " [2].

ثانيا : تناولت هذه الشروح الثلاثة كتاب "إرشاد الهادي " للتفتازاني **بطريقة المزج** بين قول المصنف ، وقول الشارح .

ثالثا : نســـجت هذه الشروح على منوال السعد التفتازاني في كتابه "إرشاد الهادي" في الـــنحو ، فلم يعرض أحد من أصحابها لأي مسألة صرفية ، وذلك لأن الكتاب خـــاص بالنحواللهم إلا عند توضيح قول المصنف في باب "إعمال المصدر" :

---

[1] ص ١ : ٢ من التحقيق ، وهي رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية إعداد / حسن عبدالمنعم عربون .

[2] ص ٢ : ٣ من التحقيق ، وهي رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية إعداد / محمد عبدالغنى شعلان .

المصـــدر للثلاثـــي المجرد سماعي مثل : الضرب ، والخروج ، ولغيره قياسي كدحرج ودحرجة ... الخ" [1].

رابعا : التزمت هذه الشروح بترتيب التفتازاني في مختصره " إرشاد الهادي " ، والذي جـــاء علـــى مقدمـــة ، وثلاثة أقسام هي الاسم ، والفعل ، والحرف ، فلم يقدم الشارح بابا على باب بل التزم الجميع ما فعله التفتازاني .

ومع وجود أوجه الاتفاق هذه بين تلك الشروح الثلاثة إلا أن كلا منها قد اختلف عـــن غـــيره فـــي توضـــيح المـــراد من كلام التفتازاني ، وطريقة عرضه ، وبيانه ، وبناء عليه فسأختار بابا من أبواب الكتاب وليكن باب المبتدأ لتظهر فيه أوجه الاختلاف والمقارنة .

ففـــي "توضيح الإرشاد" لأميرجان التبريزي ، قام أولا بإعراب كلام السعد ، وألفاظـــه – كعادتـــه في هذا الشرح – فيقول : " ... و(المبتدأ) : مبتدأ ، (هو) :مبتدأ ثـــان ، (الاســـم) : خبر الثاني ، والجملة خبر الأول ، (المجرد) : صفة الخبر ، (عن العوامـــل) : مـــتعلق بالصفة ، موصوف بقوله : (اللفظية) ، وقوله : (المسند إليه) ، يحتمل الخبرية بعد الخبرية ، والوصفية بعد الوصفية .

ثـــم أخذ يوضح المراد من ذلك باختصار وإيجاز شديدين – كعادته – فيقول : (المبتدأ) هو : (الاسم) صريحا ، أو تأويلا ، (المجرد عن العوامل اللفظية) تحقيقا ، أو حكما ، (المسند إليه) : فدخل نحو " " زيد قائم " ،

وتسمع بالمعيدي ، وبحسبك درهم ، وقوله : ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيرُ الله﴾ [2]...الخ.

ثـــم عـــرض بعد ذلك لسبب ترك المصنف قول ابن الحاجب في تعريف المبتدأ بعـــد ذلـــك : أو الصفة ... الخ ؛ لأنها ليست بمبتدأة عند المصنف ؛ إذ لا ضرورة في جعلهـــا مبتدأ بارتكاب التعسفات مع إمكان وجه صحيح غير مستبعد ، وهو أن معنى: أقـــائم ، أو مـــا قائم الزيدان " ، أيقوم ، أو ما يقوم الزيدان ، بدخول حرفي الاستفهام والنفـــي ؛ إذ الأصل فيهما أن يدخلا الفعل صريحا ، أو تأويلا ، أو لأن النادر القليل لا يسلك في سلك الشائع الكثير .

---

[1] انظر : إرشاد الهادي ص ١١٦ .

[2] من آية رقم (٣) سورة فاطر .

ثم اختتم شرحه للمبتدأ ببيان المراد من العوامل اللفظية والتجريد [١].

وأما " **المرشد في شرح الإرشاد** " للشيخ البخاري ، فقد بدأ صاحبه بتوضيح سبب تقديم المبتدأ على سائر الملحقات به ، ثم عرفه ، وبين سبب استحقاق المبتدأ للتعريف ، ثم عرض لكون المبتدأ مسندا إليه وما يتبع ذلك من إخراج الخبر من هذا القيد ، ونحو : أقائم في " أقائم الزيدان ، وما قائم الزيدان" ؛ لكونه مسندا ، وكذلك الاسم غير المركب لعدم استحقاق الإعراب إلا بعد التركيب ، ثم ذكر – بإيجاز – عامل الرفع في المبتدأ وهو التجرد .

ثم وضح متى يجوز مجئ المبتدأ نكرة ــ وذلك إذا تخصصت بالوصف أو وقعت بعد الاستفهام ، أو بعد نفي ... الخ .

ثم اختتم شرحه للمبتدأ ببيان أنه يجوز تنكير المبتدأ من غير تخصيص ، وذلك إذا كان الخبر أفعل التعجب ؛ ليناسب الإبهام التنكيري التعجب في نحو : ما أحسن زيدا ، عند سيبويه أي : شئ ، وعند الأخفش ما موصولة ، والجملة صلتها [٢].

وأما " **الرشاد في شرح الإرشاد** " لابن الشريف الجرجاني .

فقد قام بشرح تعريف التفتازاني للمبتدأ ، وأن المراد من الاسم هو الاسم الحقيقي مثل : زيد قائم ، أو التقديري نحو : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾[٣] ، وتسمع بالمعيدي ... ثم بين المراد من التجرد من العوامل [٤] .

ثم نجده يوافق المصنف في إهمال القسم الثاني من المبتدأ وهو الصفة الواقعة بعد ألف الاستفهام ، أو حرف النفي رافعة لظاهر نحو : أقائم الزيدان ، وما قائم الزيدان ، ويبين أن الصفة في أقائم الزيدان ، ونحوه خبر حذف مبتدؤه ، وأقيم المظهر مقام مضمره ، فيقول :

---

[١] توضيح **الإرشاد**، ورقة (١٠) أ مخطوط بدار الكتب المصرية ، وله نسخة واحدة تحت رقم (٦٥) نحو .

[٢] المرشد في شرح **الإرشاد**ص ٤٧ : ٥١ من قسم التحقيق ، رسالة ماجستير . إعداد / حسن عبدالمنعم عربود .

[٣] من الآية رقم (١٨٤) سورة البقرة .

[٤] الرشاد في شرح **الإرشاد** ص ٨٧ من التحقيق .

ولعمـــري هـــذا القول في غاية المتانة ، ويصلح للمذهب ؛ لأن غاية الأمر فيه مـــنوط علـــى أصلين : حذف المبتدأ مع القرينة ، وإقامة المظهر مقام المضمر ، وهما قاعدتان مطردتان في العربية فلا محذور . ثم رد مذهب الجمهور بأن فيه أشياء يتعسف فيها عن جادة القياس وهي :

القـــول بأن النكرة مبتدأ مع وجود المعرفة ، والقول بأن الصفة مبتدأ مع وجود الذات ، وجعل المسند مبتدأ مع وجود المسند إليه [١].

ويلاحـــظ أن الســـيد الشـــريف الجرجاني شديد التأثر برأي والده في هذا الأمر حيـــث يقول بعدها : " وكان شيخنا الشريفي – قدس سره – يرتاح لهذا القول ويؤيده ، ويقـــدح فـــي المذهـــب الشـــائع العامي ويقول : هذا بالحقيقة قولٌ بوجودِ المبتدأ بِدُونِ الخَبَرِ ، وإنما ألجأهم إليه الاضطرار [٢] .

وعموما فقد كان الشريف الجرجاني شديد العجب بآراء والده ومن ذلك ما جاء فـــي **باب الحال** حيث يقول : " ولم نر أحدًاحام حول تحقيق هذا الموضوع غير شيخنا الشريفي – قدس الله سره – ولا ينبئك مثل خبير ... " [٣] .

إلى غير ذلك من تلك المواضع التي شايع والده فيها ، ولعل السبب في ذلك أنه قرأ عليه وأفاد منه .

وأمـــا " **الرشـــاد في شرح الإرشاد** " **للشيخ علي بن محمد البِسْطَامِي** فقد فسر تعريف الشيخ التفتازاني للمبتدأ ، وأخرج قيود هذا التفسير ، ومنها كونه اسما [٤] ، ثم – علـــى عادته في شرحه – يثير سؤالا للتوضيح والتبيين فيقول : "... فإن قيل : هـــو مـــنقوض بقولـــه تعالى : ﴿ وأَنْ تَصْبِرُوا خَيرٌ لَكُم﴾[٥] ؛ فإن قوله : ﴿ وأَنْ تَصْبِرُوا ﴾ مبتدأ خبره "خير لكم" ، وليس باسم ، وكذا قوله – عزَّ طَوْلُه –

---

[١] الرشاد في شرح **الإرشاد** ص ٨٨ من التحقيق .

[٢] السابق ص ٩٠ .

[٣] انظر : الرشاد في شرح **الإرشاد** ص ١٣٥ من التحقيق .

[٤] انظر : ص ٢٢٥ .

[٥] من الآية رقم (١٨) سورة النساء .

obeikandi.com

﴿سَوَاءٌ عَلَيهِم أَأَنْذَرتَهُم أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُم﴾ [1] فإن قوله : (أَأَنْذَرتَهُم) مبتدأ خبره (سَواءٌ) وهو فعل ، وكذا قولهم : " تسمع بالمعيدي خير من أن تراه " فإن تسمع مبتدأ مع أنه ليس باسم ، ثم يجيب على هذا التساؤل الذي افترضه بقوله : " قلنا : كل ذلك في التحقيق اسم أي : صبركم خير لكم ، وإنذارك وعدم إنذارك سواء ، وسماعك بالمعيدي خير من رؤيته [2].

ثم يذكر القيد الثاني وهو كونه مجردا من العوامل اللفظية ، ثم يفترض سؤالا على هذا القيد وهو قوله : "فإن قيل : هو منقوض بقولك : بحسبك درهم " ... و "ما في الدار من أحد " ثم يقول : -

أجيب عن ذلك بأن كلا من (الباء) و(من) زائد فكأنَّه معدوم [3] . ثم يستطرد في شرحه لهذه الجزئية إلى أن يدخل في مثل ذلك المعرب على الحكاية وهو قوله : "... وكذا فيه إدراج لمثل قوله :

سَمِعتُ : النَّاسُ يَنْتَجِعُون غَيثـــاً ∴ ..... .

ثم يذكر قيدا آخر وهو كونه مسندا ، وذلك احتراز عن الأسماء المعددة .

ثم يعرض للخلاف بين النحاة في العامل في المبتدأ ، ويذكر مذهب البصريين أولا ، وهو أن العامل في المبتدأ هو الابتداء ، ويفسره بأنه : تجريد الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد إليه [4].

ويثير اعتراضا على ذلك وهو أن التجريد أمر عدمي فلا يؤثر والعوامل مؤثرات ، ثم يجيب على ذلك بأن العوامل في كلام العرب علامات لا مؤثرات ... وعدم الشيء المعين يصح أن يكون علامة لشئ لخصوصيته ، هذا أولا ، وثانيا : أن معنى الابتداء هو جعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا أو تقديرا للإسناد إليه في هذا المقام.

---

[1] من الآية رقم (٦) سورة البقرة .

[2] انظر : ص٢٢٥ من النص المحقق .

[3] انظر : ص ٢٢٦ من النص المحقق .

[4] انظر : ص ٢٢٨ من النص المحقق .

ثـم يقول:إن هذا الابتداء هو العامل في الخبر -أيضا- ، وينسب ذلك لجار الله الزمخشـري ، والجزولـي ، ومـن تبعهما ، ثم يقول : ونقل الأندلسى عن سيبويه أن العامل في الخبر هو المبتدأ .

ثـم يختـتم كلامه في المبتدأ بالمذهب الثاني في العامل في المبتدأ : وهو إسناد الخبر له [1].

ويشـير إلـى أن سكوت المصنف عن القسم الثاني من المبتدأ ، وهو (الصفة المعتمدة على أحد حرفي الاستفهام ، والنفي نحو : أقائم أخواك) ؛ للاختصار " [2].

هذا وينبغي الإشارة إلى أن شرح الشيخ البِسْطَامي اتفق مع شرح ابن الشريف الجرجاني في أمور ثلاثة وهي :

أولا : كل منهما أشار في أول كتابه إلى أنه سيكون خاصا بعلم النحو .

ثانـيا : أطلق كل منهما على كتابه اسم "الرشاد في شرح الإرشاد " ، وهذا من المصادفات.

ثالـثا : أتـم كل منهما وضع كتابه في سنة ثلاث وعشرين وثمانمائة ، فزمان تأليفهما واحد.

وبالجملة فينبغي الإشارة إلى أن **شرح الشيخ البِسْطَامي أحد أهم الشروح التي قامت حول كتاب "إرشاد الهادي " للتفتازاني .**

ولا أبـالغ حيـنما أقـول:إنه أوفاها جميعا ، فقد تتبع كلام المصنف بالتوضيح والتعليق ، مبينا آراء العلماء واختلافهم ، مع المناقشة والتوجيه لكل ما أورده المصنف – رحمه الله – من أحكام وقواعد بصورة واضحة .

وليس هذا عن تعصب لهذا الشرح ، أو محاولة للانتقاص من قدر الشروح الأخرى ، بقدر ما هو إحقاق للحق ، ووضع للأمور في نصابها .

---

[1] انظر : ص ٢٢٩ من النص المحقق .

[2] السابـــــــــــــق .

obeikandl.com

وصف نسخة الكتاب

بالبحث في فهارس المخطوطات بدار الكتب المصرية عثرت على نسخة وحيدة لشرح علي بن محمد البِسْطَامي الشهير بـ"مُصَنِّفْك" على كتاب " الإرشاد " للتفتازاني والمسمى بـ" الرشاد في شرح الإرشاد" والنسخة تحت رقم (٦٢) نحو ، ميكروفيلم رقم (٢٦٨٨٢) .

إلا أن محقق كتاب "إرشاد الهادي" للتفتازاني ذكر أن من شروح الكتاب شرحاً للشيخ علي بن محمد البسطامي المعروف بمصنفك ، شرحه سنة ثلاث وعشرين وثمانمائة للهجرة ، ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة الدراسات العليا في كلية الآداب ببغداد ، برقم (٧٤١) [١].

وقد حاولت جاهدا الحصول عليها حتى تمكنت من ذلك بعد عناء مادي ، ومعنوي فائقين ؛ وذلك بسبب الأحوال السياسية الحالية ، وتمكنت من ذلك عن طريق أحد (دبلوماسي الخارجية المصرية) ، إلا أنني اكتشفت بعد الحصول عليها أنها نسبت ، وصنفت -عن طريق الخطأ- للشيخ البسطامي فقد كتب عليها من الخارج : (كتاب رشاد شرح الإرشاد) تصنيف علاء الدين علي بن محمد البسطامي المعروف بمصنفك ، صنفه سنة ٨٢٣هـ ، وعمره (٢٠) عشرون سنة[٢] . وبقراءتها تبين أنها شرح ابن الشريف الجرجاني ، والمسمى أيضا بـ " الرشاد في شرح الإرشاد " .

النسخة (٦٢) نحو .

١- **جاء في الورقة الأولى من العنوان** ما نصه : " الرشاد لعلي بن (مجد الدين) بن محمد بن مسعود بن محمود الشاهرودي البِسْطَامِي المشهور بمُصَنِّفْك على متن الإرشاد للسعد التفتازاني .

٢- جاء في الورقة نفسها حديث نبوي شريف نصه : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كلمتان خفيفتان على اللسان ، ثقيلتان في الميزان: سبحان الله

---

[١] انظر : ص٣٧ من قسم الدراسة .

[٢] انظر : الورقة الأولى من المخطوط ، وهو بمكتبة الباحث .

وبحمده ، سبحان الله العظيم " صدق الرسول فيما قال ، صدق الحبيب فيما أخبر وبشر .

٣- وجاء فيها بيت من الشعر نصه :

سَيَكفِيكَ قَولُ النَّاسِ فِيمَا مَلَكْتَهُ ∴ لَقَدْ كَانَ هَذَا مرةً لِفُلانِ

٤- وكتب فيها -أيضاً- :

فَإنْ تَجِدْ فِيهَا الخَطَأَ فَإنِّي لا استَحِقُ ملاماً ، لِمَا اشتُهِرَ أنَّهُ لَا تعدمُ الحسناءُ ملاماً

٥- جاءت فيها بعض الألفاظ الفارسية غير واضحة ، وفيها -أيضا- خاتم مكتوب فيه : ووقف أحمد بن إسماعيل بن محمد محمود تيمور بمصر .

في الورقة الثانية من العنوان جاء فيها ما نصه : الرشاد في شرح الإرشاد عن النحو كذلك جاء فيها ما نصه : " توجه الفضلاء إلى السماء ليس من جهة اعتقادهم أن الله تعالى في السماء ، بل من جهة أن السماء قبلة الرعاية ، ومنها يتوقع الخيرات " شرح مقاصد جاء في الورقة نفسها شرح لقوله : "بسم الله الرحمن الرحيم" استغرق معظمها ، وجاء فيها كلمات متناثرة باللغة الفارسية ، وجاء فيها بيتان من الشعر وهما قوله :

"**هذان البيتان للناظرين :**

إِذَا كُنْتَ لَا تدرِي مَتَى أَنْتَ مَيِّتٌ ∴ وَقَبْرُكَ لا تَدْرِي بأَي مَكَانِ

فَحَسْبُكَ قَولُ النَّاسِ فِيمَا مَلَكْتَهُ ∴ لَقَد كَانَ هَذَا مَرَةً لِفُلَانِ

وكذلك قوله :

وَهَذَا دُعَاءٌ لا يُرَدُّ ؛ لأنَّهُ ∴ دُعَاءُ لأَصْنَافِ البَرِيَةِ شَامِلُ

جاء في الصفحة -نفسها- ستة أختام صغيرة واثنان كبيران مكتوب عليهما : وقف أحمد بن إسماعيل بن محمد تيمور بمصر .

جاءت عبارة في نفس الورقة مكتوب فيها : قد دخل في ملك القصر بالشراء الشرعي في سنة ١٢٢٩ .

٦- تقـــع هذه النسخة في (١٦٤) لوحة - ٣٢٨ صفحة - مسطرات كل منها ثلاثة عشر سطرا ، ومتوسط كل سطر تسع كلمات .

٧- النســـخة معجمة وعلى هوامشها - أحيانا - بعض التقييدات بخط موافق لخط الناسخ الأصلي .

٨- جاء متن المصنف مميزا عن الشرح ؛ وذلك عن طريق وضع خط عليه .

٩- النســـخة كاملة وليس بها تأكل ، أو بياض وهي مكتوبة بخط النسخ ، وجاء بها مرة واحدة نص فارسي .

١٠- جاء في الصفحة الأخيرة ما نصه : ... تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب، سنة أربع عشر وألف ، وهو ما يدل على تاريخ نسخها .

١١- جـــاء في الورقة -نفسها- بداية تاريخ تأليف الكتاب ونهايته على لسان شارحه حيث يقول : " ... فلقد وفق الله -عز وجل - عبده الضعيف شيخ على بن(مجد الدين) الشاهرودي البسطامي غفر الله ذنوبه ، وستر عيوبه لاتمام - هذا التأليف- فـــي لـــيلة الأحد من أوائل شهر الله المبارك ربيع الأول الواقع في تاريخ سنة ثـــلاث وعشرين وثمانمائة ، وقد كان افتتاحه في غرة شهر الله المبارك محرم الحـــرام بالـــتاريخ المذكـــور ، وهـــو يومـــئذ ابـــن عشـــرين سنة ، وقد كان الاختـــتام والافتـــتاح بـــدار السلطنة بـــ (هراة) حفظها الله من جميع الآفات ، والعاهـــات بالمدرسة الشريفة المباركة المشهورة بالمدرسة الغياثية الواقعة فى بطن هراة ، ولله الحمد أولا وآخرا وظاهرا وباطنا .

obeikandl.com

أمثلة لبعض صور المخطوط

obeikandl.com

لوحة العنوان

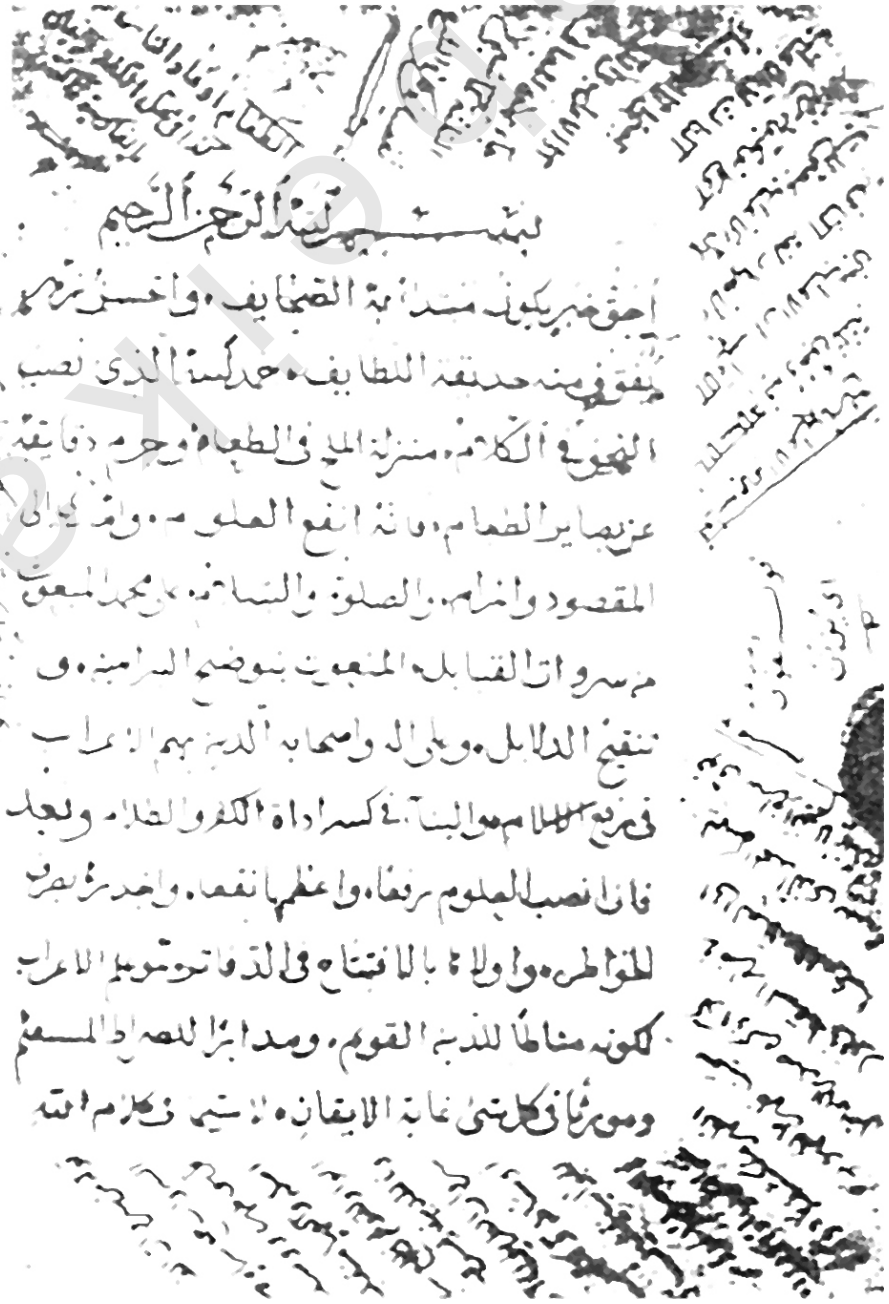

بسم الله الرحمن الرحيم

أحق خبر يكون مبتدأ الصحايف، وأخس نزر يحكم
يقوى منه حديقة اللطايف، حمد لله الذي نصب
الفهوم في الكلام، منزلة الملح في الطعام، وحرم دقايقه
عن بصاير الطغام، فانه أنفع العلوم، وأدل على
المقصود وأتم، والصلوة والسلام على محمد المبعوث
بمسروات القبايل المنجوت بنوضح البراهين، في
تنقيح الدلايل، وعلى آله وأصحابه الذين بهم الاعراب
في مزيد اللام هو البيت، آخ كسر اداة الكف والطام، ولبعد
فان نصب العلوم رفعا، وأعظمها نفعا، وأجدر بصرف
الخواطر، وأولاها بالافتتاح في الدفاتر، وتوضيح الاعراب
لكونه مثالا للذب القويم، ومدارا للصراط المستقيم
ومورثا لكل شئ غاية الايقان، لاسيما في كلام الله

المنزل المتحدي بالقرآن، لعموم فوايده وفوايده،
فحا لحري ان يجعل طلاب العلوم الجليلة آنية عنان الاعتناء
اليه مصروفا، وان يحذق دائما لطايفهم مما نوسله
مما لوفوا، ثم آن طالما راب المختصر المنسوب الى الامام
الهمام كشاف المشكلات، هتال المعضلات، استاذ
استاذ العالم، انسان عيون العالمين، سعد الحق
والملة والدين التفتازاني، نغمدة الله بغفرانه،
ونواه بحبوحة جنانه، وكان مشتملا على نزر الفوايد،
ومنطويا على درر الفرايد، وكان في بعض الفاظه انعقاد
يحتاج الى ايماء نزميد، والطلاق يفتقر الى تقييد
فتاجيت ذر على أن اشرحه شرحا مبسوطا خفاء، في
يتبين رموزه وشانه وايماءه، فما لجبني تقوله ادراك
على شفا خطر يهوله، با او ذمن اسكل في نضوله

وكنت فيما يبين ذلك اقدم رجلاً واؤخر اخرى طالباً
الى من به يتسعد رتبة الدين والدنيا ويناط طارون
سرادق جلاله مرتب لامر الوزراء والوزراء ومن حضرة
اصفياء بعد بين يديه ومدار امثل العالم بعدل وحسنه
رافع مراتب العلماء المتعبة المنصور ناظم مسلك ارباب
الدين والدنيا المنصور من السماء المتفضل على العباد
الامير الاعظم شمس الحق والدين ادام الله ظلال
معاليه الامنع على صفحات البسيطة وادام بهجة
دولته مربوطة بالسعود والمجد والنجوم فانه تولد
بتلا لا بين الانوار ملالؤ الشمس بين الكوكب
وافق السماء فالمرجو من كرمه ان يسكت مواظبة
في جمع ذلك كل لسانه ويمنع عن اعاديه بالعصبية
كل لسان به فاني بالنقصان لمعترف وهو للحظ المقترف

شرعت فيه على مقتضى اشارته وشرحت له شرحاً
وافياً لحل عبارته وسميته بالرشاد في شرح
الارشاد فجاء بحمد الله كما يرتضيه القلوب والطباع
ويستحسنه الاذهان والاسماع معولاً على كرم
اخلاق الملاذ فانا اول قطر شاءت سحابته من
كرمه ان يروي ذكره للعالمين وليعلم بناء بعد
حين وانا المصنف رفع الله درجته في العليين
الحمد لله واقول وانا الفقير المفتقر الى رحمة الله
الغني مسيح علي بن مجد الدين ابن محمد بن مسعود بن
محمود النساء رودي البسطامي غفر الله تعالى ذنوبه
وستر في الدارين نقصانه وعيوبه آثر المصنف رحمه
الله بعد التجنب والتسمية افتتاح الكتاب بحمد الله بهذه
الجملة افتداء بخير الكلام وهو القرآن بسنة نبينا عليه الصلاة

لوحة رقم (٣)

ان يكون تنوين المماثلة لا تنوين التمكن فالامة اذن خارجة
عن بحث اذ المنوع من غير المنصرف هو تنوين التمكن وامثاله
المرفوعات قدمها على المنصوبات
والمجرورات اذ المرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية
والفاعل عمدة الكلام والمنصوب على المفعولية وهو
فضلة وكذا المجرور اذ هو مضاف اليه فقوله المرفوعات
خبر مبتدا محذوف تقديره هذا باب المرفوعات او
هذا قسم المرفوعات فالمضاف المحذوف كالمبتدا او المضاف
اليه هذا بمرشدك اليه الدور والتسلسل وبالابتداء على
عليم فان قيل لا يكفي ان المرفوعات جمع مرفوعة كالمسلمات
جمع مسلمة وكذا المنصوبات والمجرورات فلم ذكر الضمير
في قوله فمنه الفاعل اذ الضمير ان اعتبر رجوعه الى المذكور
اخر ثم وهو المرفوعات والتاليف وان اعتبر رجوعه الى

المذكور

المذكور ضمنا فالمذكور الضمني هو المرفوعة دون المرفوع
الذي ذكرناه آنفا قلنا الضمير راجع الى المضاف المحذوف
كما قدرنا اي فمن باب المرفوعات او من قسم المرفوعات
وانما ذكر الضمير لانه مضاف جمعة على ان المرفوعات جمع مرفوع
كما هو الحق والله الموفق الناظرين في هذا المقام واشتهرت
على انه مرجوع الضمير الى المرفوع ايضا محتاج الى التقدير
اي من قسم المرفوع واذا اعتبر التقدير فرجع الضمير
الى المرفوع اولى من الضمني وانما ذكر المرفوعات جمع المرفوع
باعتبار تحقيق ذلك لان القياس في القاموس انه جمع مرفوعة
لكنه يجوز ان يكون جمع مرفوع اذ قد تقرر ان الجمع بالالف
والتاء مطرد في صفة المذكر الذي لا يعقل سواء كان
مذكرا حقيقيا كالقائمات المذكور في الخيل او غير
حقيقي كالايام للحاليات والجبال السائرات والكواكب

الغائبات والمعنى في ذلك انهم قصدوا الفرق بين
العاقل وغير العاقل وكان غير العاقل فرعا على العاقل
كما ان المونث فرع على المذكر فالحق غير العاقل بالمونث
وجمع جمعه فالمرفوعات اذن جمع مرفوع اذ المرفوع
معتبر صفة للمذكر وما للفظ فصح جمعه على ذلك
فان قيل المذكور في كتب القوم لجمع المعرف باللام
بالالف والتاء للكثرة وهي ما فوق العشرة والمرفوعات
على ما عدا المصنف عشرة فكيف يصح
استعمال الكثرة في القلة قلنا كونه المعرف باللام للكثرة
ممنوع بل هذه الصيغة للقلة معرفة كانت ونكرة ولو سلم
فالافراد كثيرة غير متناهية والذي عده المصنف
منها قليل لا يناسب ان يتناول لفظة اي من قسم المرفوعات
الفاعل قدم على غيره اذ هو الاصل فقوله الفاعل

المبتداء خبره قوله فمنه وقد منع تبعيضية اذ ابتدائية
والمبتداء والخبر خبر اني واخواتها وخبر لا النافية للجنس
واسم ما ولا المشبهتين بليس وسيم عليك تفاصيل
منه واحدا فواحدا في مواضعها والفاعل ما اسندا اليه
الفعل او شبهه تفسير للفاعل وتحديد له وليس
بتمام بل يجب ان يقال الفاعل ما اسند اليه الفعل او شبهه
واخر عنه ليكون التعريف اشارة الى امتناع تقديم الفاعل
كما صرح بهذا القيد صاحب المفصل وصاحب اللباب وغيرهما
معترضين بان الفاعل يمتنع تقدمه على الفعل ورافعه البتة
اتفاقا واجابوا بان المثل نحو زيد في مثل زيد قايم اذ لولا هذا القيد
لجاز ان يقال ان زيد فاعل القايم فاذا قيد بما خرج مثله
والمراد بشبه الفعل ما يشبه الفعل في كونه رافعا فيتناول
اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل

واسم التفضيل والظرف والجار والمجرور الرافعين لضمير
في مثل زيد قائم ابوه في الدار وكذا في الظاهر كمو زيد قائم
غلامه وقد يقال الرافع في الظرف هو الفعل لكلم القائم
حقيقة فهو في التحقيق مندرج في قوله ما اسند اليه
الفعل وشبهه الاعلى قول من يقول ان الرافع هو الظرف
وانما ترك القيد المشهور وهو قولهم على جهة قيامه به
ليندرج فيه مفعول ما لم يسم فاعله فانه ناءب عندهم
اصطلاحا وعليه الشيخان عبد القاهر وجار الله و
صاحب اللباب ويمثل المصنف رحمه الله بقوله ضرب عمرو ناد
على انه تابع لهؤلاء الا انه مذا الخلاف خلاف لفظي راجع
الى انه هل يقال في اصطلاح النحاة ان مثله فاعل ولا
وليس خلافا معنويا مثل قام زيد في اسناد الفعل
المعروف وضرب عمرو في اسناد الفعل المجهول وزيد قايم

ابوه في اسناد شبه الفعل الذي هو اسم الفاعل وزيد
مضروب اخوه في الشبه الذي هو اسم المفعول فان قيد
كلا المثالين قاصر عن المقصود اذ يجوز ان يكون قايم خبرا
مقدما على مبتداء وهو ابوه وكذا مضروب بالنسبة الى
اخوه لحق العبارة اذن ان يقال ابواه واخواه ليكون
نصا في المقصود تكلنا مذا مثال لا تمسك وبرهان فلا يضره
الاحتمال وتحقيق ذلك ان التمسك مشروط بكونه نصا في
المقصود اذ التمسك دليل مثبت فلو كان فيه احتمال يفيد
المقصود لما كان مثبتا وحجة وبرهانا واما المثال فالمقصود منه
التوضيح والجلاء والاحتمال في هذا المعنى كاف فلا حاجة الى كونه
نصا في المقصود فلهذا لم يشترطوا في التمسك النصوصية
دون المثال والله اعلم بحقيقة الحال وشبه الفعل وان كان
اعم من اسم الفاعل والمفعول على ما نبهنا عليه سابقا

لوحة رقم (٥١)

المعنى الحاصل وفيه وفي ما سبق من الضمائر كلها راجعة الى
واللام في قوله لمفعول به موصول اى الذي تريد به
فيه وفعل الفعلة والطاعة والعبيد والمستثنى وا
التي تجلس وذهبت والسبب يحسن ويقبح مفعول
وهو مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا تأكيد والنوع و
نفسه لان ضربا من قام قيام القعود
في قولك ضربا زيدا مقدر بفعل
قوله للتأكيد والنوع
انه لو أكد ضربا
عليه انه مصدر
ان يقال المفعول
والنوع والعدد
مضاف

على قرينة المقام كما يقال لمن غمض عينيه وافتح عيناه فانه
الاستثناء على ما قيل ان المراد بيعك فقال الامام المرزوقي
رحمه الله ورجحه في قوله صفحنا عن بني ذهل وقلنا القوم
اخوان وقال الامام ان يخص فيما كالذي كانوا اتاكم
لهم من قابل من ذا في اسارف الا يرى انك
ان يقول
جاء مثل الذي
مثل الرجل الذي
انتهى كلامه المضاف الى المفعول المطلق الخ ص
المصدر اذ المفعول المطلق عندهم منصوب بفعل قصد به
تأكيدا او نوعا او آلة وقوله مصدر يشمل جميع
مرفوعة او منصوبة فلما
النصب

لوحة رقم (٥٢)

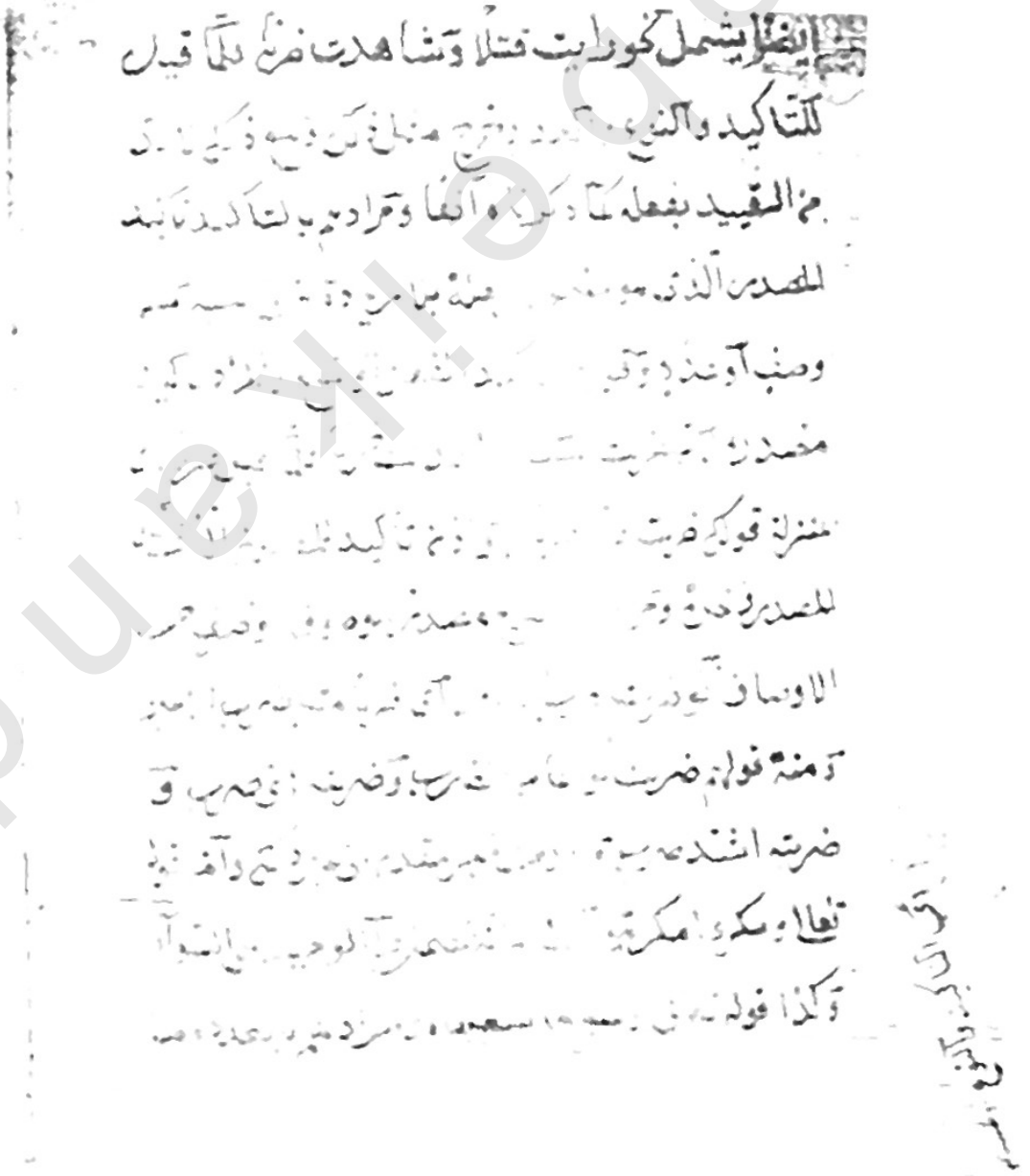

لوحة رقم (٥٣)

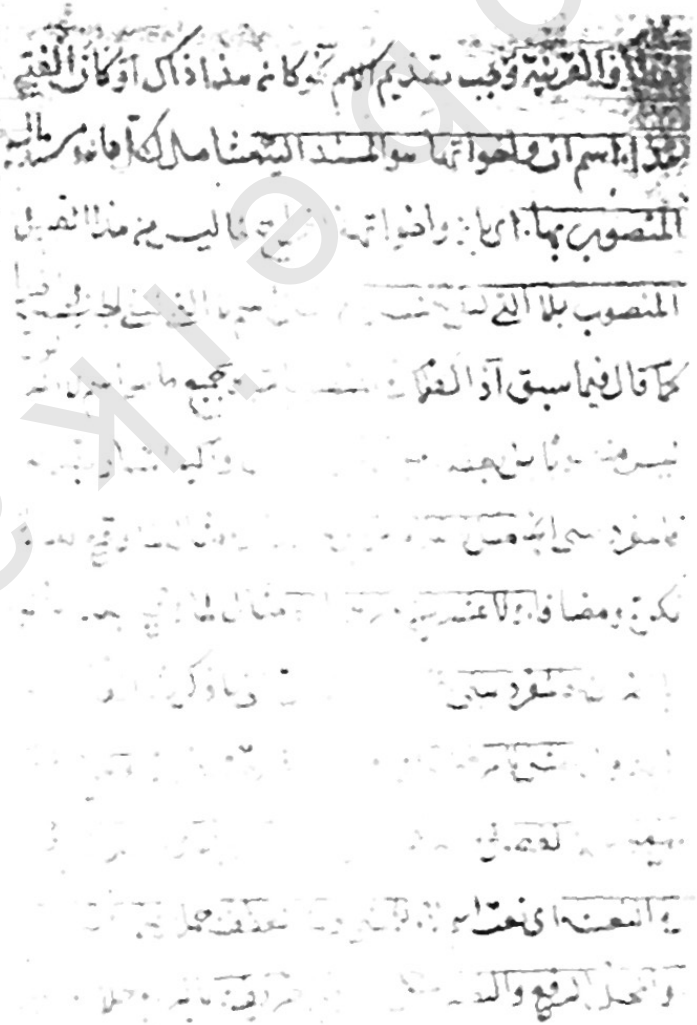

لوحة رقم (٨٣)

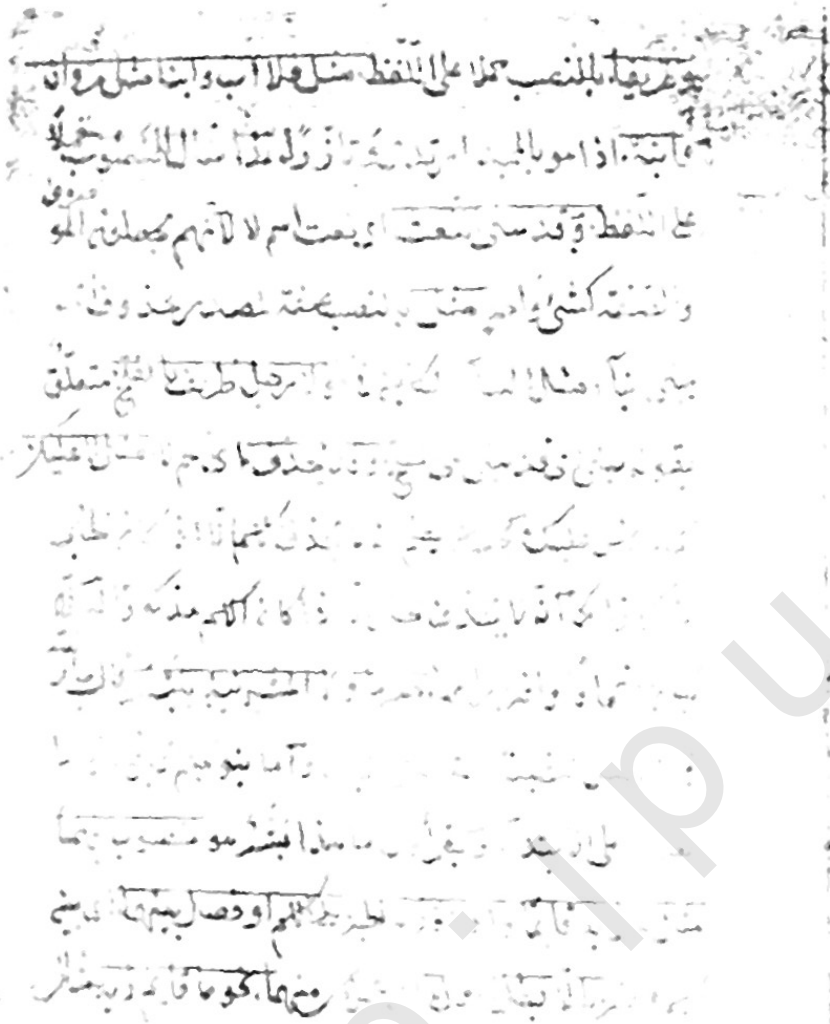

يزول أعمى عديم الغير على الاسم، وما ريد إلا قيام مثال
التالى أعنى المفصل بالا والله أعلم

نهاية الجزء الأول من الكتاب

اعلم بحقيقة الاموال، فالحمد لله على نواله
والصلوة والسلام على رسوله محمد وصحبه
واله وعلى كل من تبعهم باحسان وورثة علمه وعمله
ولقد وفق الله عز وجل عبده الضعيف شيخ علي بن
مجد الدين الشاه رودي البسطامي غفر الله
ذنوبه وستر عيوبه لاتمام هذا التاليف في ليلة الا
حد عشر من شهر الله المبارك ربيع الاول الواقع في
تاريخ سنة ثلث وعشرين وثمانمائة وقد كان افتتاحه
في غرة شهر الله المبارك محرم الحرام بالتاريخ المذكور
وكمل يوم هذا بن عشرين سنة، وقد كان الافتتام
والافتتاح بدار السلطنة هراة حفظها الله من جميع
الافات والعاهات بالمدرسة الشريفة المباركة
المشهورة بالمدرسة الغياثية الواقعة في بطن هراة

حمد الله اولا وآخرا وظاهرا وباطنا
وصلى
بعد
فقد سالها ابن نظم وترتيب
[illegible] زمام ذره خاك افتاده جاني
كم ساحب دلى روزى بر حمت
اكند در كار اين مسكين دعايى
تمت الكتاب بعون الملك
[illegible]
الف [illegible]

اللوحة الأخيرة من المخطوط

المنهج العام للتحقيق

إن الغاية من تحقيق النصوص هي إخراج نص صحيح سليم ، كما وضعه مؤلفه دون أن يدخل معه شئ لم يقصده ... ولما كان ذلك يتطلب جهدا متواصلا ، وصبرا دائبا ؛ فقد بذلت ما في وسعي للحفاظ على نص الكتاب ، مراعيا ما يوجبه العمل من الدقة ، والأمانة ، والحيطة والحذر ، كي يخرج النص إلى وضعه الأول سالما من النقص والزيادة ، وعلى وجه يجعلني مقتنعا بصوابه .

فالتحقيق أمر جليل يحتاج من الجهد والعناية أكثر مما يحتاج إليه التأليف ، وقديما قال الجاحظ :

" ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفا ، أو كلمة ساقطة ، فيكون إنشاء عشر ورقات من حر اللفظ وشريف المعاني أيسر عليه من إتمام ذلك النقص حتى يرده إلى موضعه من اتصال الكلام " أهـ [1].

وها هي ذى أهم القواعد التي اتبعتها في تحقيق الجزء الخاص بي من كتاب "الرشاد في شرح الإرشاد" لعلى بن محمد البِسْطَامي الشهير (بمُصَنِّفْك) ، والتعليق عليه

أولا : لما كان شرح البسطامي ممزوجا بكلام المصنف التفتازاني قمت بتقسيم الصفحة الواحدة – من التحقيق – إلى ثلاثة أجزاء :

الجزء الأول : وهو بأعلى الصفحة ، ويتضمن متن كتاب " إرشاد الهادي" للتفتازاني .

الجزء الثاني : وهو تحت كتاب " إرشاد الهادي" للتفتازاني ، ويتضمن كتاب " الرشاد في شرح الإرشاد " للبِسْطَامي ، وقد جعلت كلام المصنف في أثنائه موضوعا بين قوسين ، وخطه أكبر –قليلا– من خط الشارح في كتابه " الرشاد " ؛ تسهيلا على القارئ ؛ وتمييزا لكلامه من كلام الشارح .

---

[1] الحيوان ٧٩/١ تحقيق / عبد السلام محمد هارون – ط (مصطفى البابى الحلبى) .

الجـزء الثالـث : بأسـفل الصـفحة ،وهوخـاص بتحقيق شرح البسطامي والتعليق عليه .

ثانيا : قمـت بـنقل أصـل الكتاب من نسخته الموجودة لدى ، وكنت ملتزما في أثناء التحقـيق بالمحافظة على صورة النص كما ورد عن المؤلف ، ولم أتدخل فيه إلا بـزيادة حـرف ، أو كلمـة ، أو مـثال يتطلبه السياق وذلك من نص كتاب التفتازاني نفسه ، مع الإشارة إلى ذلك في التعليق ، وقد راعيت في النسخ قواعد الرسـم الإملائي المعروفة ، وصححت ما ورد من كلمات مخالفة لهذه القواعد فـي المخطوط ، ولم أشر إلى ذلك في التعليق ، ومثال ذلك كلمة . المبتدأ كتبت (المبـتداء) ، وضـمير الغائـب كتبـت – ضـمير (الغايب) والعائد كتبت (العـايد) ، والمصنف كتبت (المص) وأومأ ، كتبت (اوماء) والتمثيل كتبت (التمسكئ)

وقـد أشـرت إلى ما هو تصحيف أو سهو ، وإلى الكلمات أو العبارات الساقطة من النص ، مبينا ذلك في التعليق .

ثالثا : بالنسـبة للآيـات القرآنـية الـواردة في الكتاب ، وثقت قراءاتها التي ذكرها الشارح ، مستعينا في ذلك بكتب التفسير ، والقراءات ، ثم ميزتها عن بقية الكلام بوضـعها بين قوسين هكذا :﴿ ..... ﴾ ، وأثبت – في التحقيق – رقم الآية ، واسم سورتها ، وكلام بعض العلماء فيها مما يتعلق بذلك الموضوع الواردة فيه تلك الآية .

رابعا :بالنسـبة للأحاديث النبوية الشريفة ، فقد وضعتها بين علامتي تنصيص هكذا : " ....." وخرجـت كـل حديث من مصادره الأصلية في الكتب الصحيحة ، وأوردت تكملة بعضها في الغالب كما ذكرت مناسبة الحديث إن أمكن .

خامسـا :استعنت في تخريج الأقوال المأثورة ، والأمثال العربية بمصادرها الأصلية ، مبينا مناسبة كل مثل منها ، ومورده ، ومضربه ومميزا لها عن غيرها بوضعها بيـن علامتي تنصيص –أيضا– ، بالإضافة إلى تفسير الغامض منها مما يتصل بالإعراب .

سادسا : قمت بتخريج الشواهد الشعرية من دواوين قائليها ، وإن لم أتمكن من الحصول على تلك الدواوين ، استعنت بالكتب التي تعني بالشواهد وشرحها . كشواهد العيني ، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ، وخزانة الأدب للبغدادي .

وباعتبارها نحوية فقد أرجعتها إلى كتب النحو المعتمدة ؛ مثل : الكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد ، والأصول لابن السراج ، والجمل للزجاجي ، والإيضاح العضدي والمسائل البغداديات للفارسي ، والخصائص ، واللمع ، وسر صناعة الإعراب لابن جنى، والمقتصد لعبد القاهر ، والمفصل للزمخشري ، والإنصاف وأسرار العربية للأنباري، وشرح المفصل لابن يعيش .... إلخ .

وقد قمت بتكملة أجزاء الأبيات وأنصافها التي لم يذكرها الشارح كاملة ؛ مع نسبة غير المنسوب منها إلى أصحابها ما أمكن ذلك ، مشيرا إلى البحر العروضي لكل بيت منها ، ومبينا معناه العام بإيجاز مع تعيين موضع الشاهد الذي ورد من أجله ، وتوضيح الاستشهاد به في مواضع أخرى – إن وجد ذلك– .

سابعا : ورد – في أثناء الكتاب – أسماء لبعض الأعلام في النحو، واللغة ، والتفسير ، والقراءات ، والبلاغة وغيرها ؛ فذكرت ترجمة مختصرة لكل منهم ؛ للتعرف على شخصيته ، وثقافته ، وبعض مؤلفاته ، وبخاصة النحوية منها ، معتمدا في ذلك على كتب التراجم .

وإذا تكرر الاسم أكثر من مرة ، فإنني أكتفي بترجمته حين وروده لأول مرة في التحقيق .

ولما كان الشارح كثيرا ما ينقل الآراء ، أو الاعتراضات وأجوبتها ، دون ما تعيين لأصحابها – في بعض الأحوال – ، رأيت من الضروري – بقدر الإمكان – نسبة تلك الآراء إلى أصحابها ، وذلك بحسب مظانها ، وكذلك وثقت نقوله عن الأعلام الوارد ذكرهم في شرحه ، إما بالرجوع إلى مؤلفاتهم ، أو مؤلفات غيرهم إن لم يكن لهم كتب متداولة ، كما نبهت على نقوله التي أخذها من شرح الكافية للرضى .

هــذا ومن الأهمية بمكان أن أذكر أنني حرصت – في تقريري للمسائل الواردة في أثناء الشرح – على إيراد نصوص من كلام أئمة اللغة، والنحو، والتفسير، وغيرهم ؛ لأن الكلام في النحو – كما يقول الأستاذ الشيخ / عضيمة :

" إن لم يرتكز على النصوص كان كلاما إنشائيا أجوف لا غناء فيه " أهــ [٢].

وقــد قمــت **بضــبط أواخــر الكلمات** التي يخشى منها لبس ، وكذلك الآيات ، والأحاديث ، والأمثال ، والأقوال المأثورة ، والشواهد الشعرية بصورة خاصة .

أمــا بالنسبة للكلمات الغامضة الواردة في أثناء الشرح ؛ فقد أوضحت معانيها ، وذلك بالرجوع إلى كتب اللغة حتى يسهل على القارئ متابعة كلام الشارح .

ولما كان شرح البسطامي خاليا من العناوين لبعض الموضوعات والمسائل التي تضمنها ؛ وضعت عناوين مبينة لهذه الموضوعات وكاشفة لتلك المسائل ، وجعلتها بين معقوفيــن هكــذا : [.....] ؛ دلالــة على أنها لم تكن موجودة في أصل الشرح ، وصنعت ذلك ، ليسهل الاطلاع على الكتاب .

جــاء الشرح – كله – خاليا من الفواصل بين الفقرات والجمل ، وكذا علامات الاستفهام ، والتنصيص ، والاعتراض ، والتعجب ، وغيرها .

فاقتضــاني ذلــك أن أضــع هذه الفواصل بين الجمل والفقرات ، وفي أماكنها الخاصة بها .

رقمــت أوراق المخطــوط ، ورمــزت لوجه الورقة بــ (أ) ولظهرها بــ (ب) وحصرت الأرقام بين قوسين ، وجعلت هذه الأرقام بين آخر كلمة من الصفحة ، وأول كلمة من الصفحة التي تليها ، وجعلت الرقم على اليمين ، والرمز على الشمال وبينهما خط مائل هكذا (/) .

ثامنا : قمت بوضع فهارس في نهاية الكتاب ، وقسمتها إلى قسمين :

---

[٢] انظــر : كــتابه : دراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الأول ، الجزء الأول ، ص١٦ ط (دار الحديث القاهرة ١٩٧٢م) .

(أ) **فهارس فنية وتتضمن :**

١- **فهرس الآيات القرآنية** الواردة في كتاب " الرشاد في شرح الإرشاد "، للبسطامي ، وقد ذكرت فيه اسم السورة ، ورقم الآية ، مرتباً لها على حسب ورودها في " المصحف " ؛ ليسهل على القارئ متابعتها .

٢- **فهرس الأحاديث النبوية** الشريفة ، ورتبته بحسب الأبجدية ملتزماً بذكر النص الموجود في الكتاب نفسه .

٣- **فهرس الأمثال** العربية ؛ متبعاً - في ترتيبه - طريقة الأبجدية -أيضاً- .

٤- **فهرس الشواهد الشعرية** ، ورتبته بحسب القافية ، متبعاً في ذلك ذكر البيت كاملاً ؛ ليسهل على القارئ الرجوع إليه .

٥- **فهرس الأعلام** الوارد ذكرهم في كتاب " الرشاد في شرح الإرشاد " للبسطامي - بقطع النظر عما ورد في التحقيق - مراعياً في ذلك الترتيب الأبجدي لكل منهم .

٦- **فهرس القبائل والفرق** .

٧- **فهرس الكتب** التي أوردها الشارح في أثناء شرحه .

٨- **فهرس الأماكن والمواضع** .

- **ثم أتبعت ذلك بثبت وثقت فيه مصادر البحث ومراجعه** التي استعنت بها في الدراسة والتحقيق ، ذاكراً المخطوطات منها أولاً ... ثم الرسائل العلمية ... ويلي ذلك المطبوعات .

(ب) فهرساً عاماً تفصيلياً للمسائل والموضوعات في قسمي الدراسة والتحقيق ليكون عوناً للقارئ في الإطلاع على البحث والإفادة منه ..

هذا وقد رجعت - في تحقيق الجزء الخاص بي من الكتاب ودراسته - إلى المصادر والمراجع العربية كمراجع النحو ، والأدب ، والبلاغة ، واللغة ، والتفسير ، والقراءات وكذا كتب التاريخ ، والتراجم وغيرها .

وقد كنت - في ذلك كله - أستلهم التوفيق من الله - عز وجل- فإن كنت قد وفقت وحققت ما أردت فهذا بفضله ، ﴿**ذَلِكَ فَضْلُ اللهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ**﴾ ، وإن كانت الأخرى فحسبي أن هذه هي اللبنة الأولى التي أضع بها قدمي على الطريق .

(وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب)